بعد التصعيد الكبير حول الملف النووي الإيراني والتحذيرات من تعرضه لـ«ضربة قاضية»، عادت التصريحات الغربية أمس الجمعة لتهدئة الأوضاع، والتشديد على وجود حيز للتفاهم، في مسعى لعدم الوصول إلى نهاية للمفاوضات مع إيران، التي تتمسك بمواقف تصعيدية

تمسك بعدم إسقاط مفاوضات النووي

تهدئة غربية بعدم إغلاق الباب أمام اتفاق... وطهران تصعّد كلامياً

للحديث تتمة...

ستسقط الحكومة ويبقى الاحتلال

نضال محمد وتد

لم تعد حالة التفكك التي تعانيها حكومة الاحتلال خافية على أحد، فهي تعيش من أسبوع لأسبوع على وقع فشلها في تمرير قوانين مختلفة لها، كانت أبرزها الضريبة التي تلقتها عند فشلها بتمديد «أنظمة الطوارئ ليهودا والسامرة»، أي إخضاع المستوطنين لمنظومة القوانين المدنية الإسرائيلية مقابل الإبقاء في أعمال البطش والتنكيل بالفلسطينيين عبر الأنظمة العسكرية، وهو ما يمثل جوهر نظام الأبرتهايد في الضفة الغربية. ويبدو، وفق آخر التحديثات، المتعلقة بإبلاغ عضو الكنيست نير أورباخ رئيس حكومته ورئيس حزبه (أنه سيمنح الحكومة أياماً فقط قبل الانسحاب من الائتلاف)، أن نهاية الحكومة باتت وشيكة، بما يعيد دولة الاحتلال لحالة عدم الاستقرار السياسي والحزبي، لكن ليس السيادي، لا في سياق استمرار الاحتلال ولا في سياق الانفتاح العربي على التطبيع مع دولة الاحتلال، سواء جاء هذا الانفتاح من الخليج، شرقاً، حيث تتصاعد وتيرة تقدم السعودية نحو التطبيع، أم من المحيط غرباً، حيث يعمق المغرب من مجالات تطبيعه.

وقبل أن ينشغل العرب، من المحيط للخليج، بشكل مبالغ فيه، كما ساد خلال المعارك الانتخابية الإسرائيلية الأربع الأخيرة، منذ إبريل/ نيسان 2019 وحتى مارس/ آذار 2021، لا بد لنا من التذكير بأن الأزمات الإسرائيلية الداخلية، مهما تعمقت، فإنها لا تغادر حدود الكنيست والحكومة، وإن تطايرت بعض شظاياها في شوارع المدن الإسرائيلية على شكل تظاهرات مناوئة لبنيامين نتنياهو، أو لسياسات وخطوات حكومية داخلية. عندما تشكلت الحكومة الحالية، في العام الماضي، قلنا إنه تغيير في الوجوه لا في السياسات، وقد ثبتت صحة القول في ممارسات حكومة بينت التي تحولت رغم تحالف أعتق حزبين «يساريين» هما ميرتس وحزب العمل، إلى أكثر حكومات الاحتلال تطرفاً، وأول من كرّست بشكل يومي تقاسماً زمانياً في المسجد الأقصى.

لكن هذا كله لم يشكل ولو ذريعة لأي من أنظمة التطبيع العربية لإعادة النظر في سياسات «الاندلاق» على دولة الاحتلال وإدارة الظهر للشعب الفلسطيني وقضيته، خلافاً لتطلعات ومواقف شعوب هذه الأنظمة. الأنكى أنه كلما ازدادت أنظمة التحالف والتطبيع قرباً من دولة الاحتلال كلما أمعنت الأخيرة في سياساتها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني المنكوب فوق الاحتلال بسلطتين لا يحركهما إلا البقاء، في السلطة والتفنن في إبقاء الانقسام.

أحد غروسي زيارة طهران قريبا (جو كلامر/فرانس برس)

غروسي: هناك دائماً حيز للتفاهم رغم التوتر مع إيران

مسؤول أميركي: لن نذهب للقول إننا وصلنا لبداية النهاية

طهران، واشنطن ـ **العربي الجديد**

على الرغم من السلبية التي تلفّ العلاقات بين إيران والغرب، وتجعل إمكانية إحياء الاتفاق النووي أكثر صعوبة، بعد القرار الذي تبناه مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية منتقداً عدم تعاون طهران، ورد الأخيرة بإجراءات تصعيدية، فإن مختلف الأطراف المعنية لا تزال متمسكة بعدم الذهاب إلى نعي المفاوضات النووية، وإغلاق الباب نهائياً أمام التوصل لتفاهمات. في هذا السياق، وبعد أن حذر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة رافاييل غروسي، الخميس، من «ضربة قاضية» للاتفاق النووي، عاد أمس الجمعة للتأكيد أن «هناك دائماً حيزاً للتفاهم، على الرغم من أن هناك توتراً بين الوكالة وإيران»، معرباً عن أمله بزيارة طهران قريباً. وقال غروسي في تصريحات لقناة «الجزيرة» إن استئناف مفاوضات الاتفاق النووي ضروري للغاية وهو الخيار الأكثر عقلانية، معتبراً أن وقف إيران عمل كاميرات المراقبة لنشاطها النووي هو إجراء سلبي، معتبراً أن «علينا الرهان دائماً على التفتيش الماهر والمتوازن، وهو عمل لا يستطيع فعله أحد غير الوكالة».

وكان غروسي قد قال لشبكة «سي إن إن» في وقت سابق إنه «من المستحيل تقنياً» التوصل إلى اتفاق نووي مع إيران إذا حدّث من الوصول إلى منشآتها من خلال تعطيل كاميرات المراقبة. وأضاف: «لدينا عدد من الوسائل للتحقق من أنشطة إيران في عدد من المجالات المتعلقة بخطة العمل المشتركة... وهو أمر ضروري لمعرفة ما تملكه إيران او ما ليس لديها، وإذا لم يكن لدينا وسيلة ذلك، فمن المستحيل تقنياً التوصل إلى اتفاق». وفي سياق تهدئة التوتر القائم، نقلت شبكة «سي إن أن» عن مسؤول كبير في الإدارة الأميركية لم تسمه، قوله تعليقاً على قرار إيران إزالة كاميرات مراقبة، «إننا لن نذهب إلى حد القول إن هذه هي بداية النهاية، لكن هذا الأمر غير مرحب به، وسيجعل كل شيء أكثر صعوبة».

كما قال متحدث باسم الخارجية الأميركية للشبكة إن إيران لم تتخذ بعد الخطوات اللازمة لإزالة 27 كاميرا تُستخدم لمراقبة المنشآت النووية. لكنه قال إنه إذا اتّبعت إيران ذلك، فسيؤدي ذلك إلى تعقيدات أمام العودة إلى الاتفاق.

وفي السياق، نقلت صحيفة «وول ستريت جورنال» عن دبلوماسي أوروبي أنه طالما لم تدمر إيران اللقطات والمعلومات التي جمعتها منذ فبراير/شباط 2021 من الكاميرات التي تعتزم وقف عملها، فإن إعادة بناء صورة حول ما تقوم به إيران في إنتاج المواد والمعدات في المستقبل، تبقى ممكنة. وفي السياق، نقلت صحيفة «هآرتس»، أمس، عن العميد في احتياط الجيش الإسرائيلي، الباحث في «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، أساف أوريون، قوله إن أطراف الاتفاق النووي «لا يريدون أزمة، لذلك سيستمر التوجه ببطء نحو المفاوضات النووية في فيينا. وأضاف أوريون أن «الإيرانيين يظهرون مرة أخرى قدرة في إدارة مفاوضات حول أي شيء. وسنجري مفاوضات مسبقة حول نصب الكاميرات مجدداً، وقطعها، وحول الصور بشكل متكرر. وأثناء اشغال العالم في شؤونه، وامتناعه عن قرارات متشددة، سيدفع الإيرانيون برنامجهم إذا أرادوا ذلك».

ورأى الباحث في مجموعة الأزمات الدولية علي واعظ، في تصريح لوكالة «فرانس برس»، أن التوتر مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية «أثبت للطرفين» أنه «لا يمكن فعلياً الاستمرار» في الوضع القائم. وشدد على أن الرئيس الأميركي جو بايدن يواجه «عدين عكسيين» يشكلان «ضغطاً كبيراً» عليه. فهو من جهة أمام «العد العكسي» الذي يقرب طهران من امتلاك سلاح نووي والذي سيدفع الكونغرس الأميركي إلى مطالبة الرئيس بتحرك أكثر حزماً، ومن جهة أخرى أمام «العد العكسي السياسي» مع اقتراب موعد الانتخابات التشريعية في منتصف الولاية الرئاسية. في إيران، توالت ردود الفعل الإيرانية تجاه القرار الغربي الصادر ضد طهران عن مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية الأربعاء الماضي. وأشار خطيب صلاة الجمعة في طهران رجل الدين المحافظ أحمد خاتمي إلى هذا القرار، معتبراً أن الهدف منه هو «نزع امتيازات من طهران في المفاوضات» النووية. وأضاف أن إيران «لن ترضخ للابتزاز»، مشيراً إلى أن قيام منظمة الطاقة الذرية الإيرانية بإنهاء عمل كاميرات مراقبة «هو خطوة أولى» رداً على سلوك الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومعدي القرار ضد إيران في مجلس محافظي الوكالة، في إشارة إلى الولايات المتحدة الأميركية وألمانيا وفرنسا وبريطانيا. وأكد خاتمي أنه إذا ما واصلت هذه الأطراف «مشاغباتها ستستمر خطواتنا، وخسئتم إذا تصورتم أنه بإمكانكم جر إيران إلى مسار تريدونه». كما قال رئيس لجنة الأمن القومي في البرلمان الإيراني وحيد جلال زادة، إن الدول الأوروبية وأميركا تتطلع إلى استغلال مجلس محافظي الوكالة الدولية «لابتزاز إيران واستمرار ممارسة الضغوط الاقتصادية عليها». وأضاف في تصريحات نقلتها وكالة «فارس» أن نواب البرلمان «لا يملكون جواباً أمام الشعب بخصوص منح المزيد من التسهيلات للوكالة الدولية التي لا تتعامل بصدق مع إيران، على الرغم من تعاملنا الصادق معها». واعتبر أن الوكالة الدولية «منظمة تقنية، ولكنها سياسية بتقاريرها وهي ستفشل هذه المرة في ضغوطها السياسية على إيران».

من جهته، أكد وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبداللهيان، في تصريحات أمس من مدينة حيدر آباد الهندية، أن «العقوبات الأميركية الأحادية والظالمة لن تدوم وستنتهي». وأضاف وفق وكالة أنباء التلفزيون الإيراني: «تمكنّا في الخطوة الأولى من جعل العقوبات أقل تأثيراً، وفي المجال الدفاعي الذي تعرّضنا فيه لعقوبات أكثر حققنا أقوى الإنجازات».

وكان رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، محمد إسلامي، قد أعلن مساء الخميس، تشغيل إيران أجهزة طرد مركزي متطورة جديدة وضخ الغاز فيها، قائلاً إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبقية المؤسسات الدولية «أسيرة الصهاينة». وأضاف إسلامي: «نحن لا نقوم بعمليات مغامرة وقد أعلنا رسمياً ما هو برنامجنا النووي ووفقا للنظام التأسيسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية فإن من مسؤوليتها مساعدة الدول على تطوير برامجها النووية». وحول الإجراء الأخير لمنظمة الطاقة الذرية الإيرانية بوقف عمل كاميرات الوكالة الدولية العاملة خارج إطار اتفاق الضمانات قال: «أنهينا عمل عدد من كاميرات الوكالة العاملة خارج نطاق اتفاق الضمانات وسنتنهي عمل بقيتها وعددها بالإجمال يبلغ ما بين 17 الى 18 كاميرا».

التهديد باستقالة نواب الصدر: حل البرلمان وارد لكنه صعب

يدور الحديث في العراق حول احتمال حل البرلمان والتوجه لإجراء انتخابات مبكرة، بعد وضع نواب التيار الصدري استقالتا تهم بتصرّف زعيمهم، لكن مراقبين يعتبرون أن الخطوة صعبة

بعداد ـ **عادل النواب، محمد علي**

يضع طلب زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر من أعضاء كتلته النيابية (73 نائباً)، كتابة استقالاتهم من البرلمان العراقي، خلال كلمة مسجلة له، أول من أمس الخميس، المشهد السياسي أمام تطورات جديدة عبر التلويح بخيار حل البرلمان والذهاب لانتخابات مبكرة، في ظل تحذيرات متصاعدة لنواب وسياسيين من تأثيرات الأزمة السياسية المتواصلة على الملف الأمني.

وفي كلمة مسجلة للصدر جدد فيها، مساء الخميس، رفضه «خلطة العطار» (حكومات المحاصصة)، و«حكومات التوافق»، معتبراً أن أي إصلاح في البلاد «لن يكون إلا من خلال حكومة أغلبية وطنية»، كما جدد تأكيده على أن الذهاب للمعارضة أفضل من المشاركة بحكومة توافقية جديدة، ودعا نواب الكتلة الصدرية في البرلمان إلى كتابة استقالاتهم من مجلس النواب، استعداداً لتقديمها بعد الإيعاز إليهم، وهو ما تم بالفعل سريعاً. ويرى مراقبون أن هذا التطور الجدي يُقرّب سيناريو حل البرلمان فعلياً في حال فشل التوصل إلى اتفاق. وعقب كلمة الصدر، أعلن المكتب الإعلامي للتيار الصدري في النجف، في بيان مقتضب نقلته وكالة الأنباء العراقية الرسمية (واع) مساء الخميس، أن نواب الكتلة الصدرية في البرلمان وصلوا إلى النجف، ووقعوا استقالاتهم جميعاً من دون استثناء، ووضعوها تحت تصرف مقتدى الصدر.

ولم يصدر عن أي من الأطراف الرئيسية في الأزمة أي تعليق حيال دعوة الصدر، إلا أن رئيسة حركة «جيل جديد» سروة عبد الواحد، التي تضمّ 9 نواب في البرلمان، قالت في رد ضمني على خطاب الصدر إن «الاستقالة من مجلس النواب الحالي قد تكون الحل الأفضل في ظلّ الخروق الدستورية الحاصلة وعدم الالتزام بالتوقيت»، وأضافت: «نحن نواب (الجيل الجديد) نرحّب بخطوة السيد مقتدى الصدر، وندعو لحلّ البرلمان والذهاب إلى انتخابات مبكّرة».

ودعوة الصدر أعضاء كتلته لتقديم استقالاتهم لا تمثل أي قيمة قانونية في الوقت الحالي، خصوصاً مع دخول البرلمان عطلته التشريعية لمدة 30 يوماً (تنتهي في التاسع من يوليو/ تموز المقبل)، وفقاً لما يراه الخبير أحمد الحمداني. إذ اعتبر الخطوة بمثابة تهديد جديد وتأكيد على موقف الصدر ومحاولة للرد على اتهام التيار الصدري بأنه هو الذي يعطل تشكيل الحكومة.

وأضاف الحمداني في حديثٍ مع «العربي الجديد»، أنه «حتى لو قرر نواب التيار الصدري تقديم استقالاتهم، فإن ذلك لا يؤدي إلى حل البرلمان، إذ إن المادة 64 من الدستور نصت على أن حل البرلمان يكون بالتصويت على ذلك من أغلبية عدد أعضائه الإجمالي (329 نائباً)، وعبر طلب موقع من ثلث أعضاء البرلمان (126 نائباً)، ما يعني أنه لا أثر دستورياً على خطوة الصدر، إلا في حال وجود خطوات لاحقة من كتل أخرى بالاتجاه نفسه». لكن الحمداني أكد أن «قيمة انسحاب التيار الصدري من البرلمان سياسية أكبر وأخطر، كون ذلك يعني انسحابهم من الحكومة ومن العملية السياسية في الوقت الحالي على الأقل، وهو ما يدرك خطورته الجميع، إذ إن ورقة الشارع والاحتجاجات ستشغل مجدداً، والصدر أفضل من يجيد تحريك القواعد الشعبية، خصوصاً في جنوب ووسط العراق وبغداد». واعتبر الحمداني أن الحديث عن حلّ البرلمان والذهاب إلى انتخابات لن يكون سهلاً، خصوصاً أن قوى «الإطار التنسيقي» تضع شرطاً لذلك، وهو تعديل قانون الانتخابات الحالي الذي تراه أحد أسباب تراجعها في الانتخابات الأخيرة (10 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي)، وهو ما قد يدخل البلاد في أزمة مركبة وخطيرة جديدة.

من جهته، كشف عضو التيار الصدري في بغداد حيدر الساعدي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «جميع النواب الـ73 وقعوا استقالاتهم وباتت في مكتب الصدر بالنجف». وأضاف أن «أي مبادرة داخلية أو وساطة خارجية مرفوضة، ما لم تحترم الاستحقاقات الانتخابية وتقر بأحقية التيار الصدري تشكيل الحكومة الجديدة»، ووصف الصدر بـ«أنه ليس إياد علاوي»، في إشارة إلى انتخابات عام 2010 التي فاز فيها علاوي بصفته زعيم تحالف «القائمة العراقية»، قبل سحب أحقية تشكيله الحكومة لصالح نوري المالكي، وفق ما بات معروف بـ«الكتلة الكبرى» في البرلمان.

القيادي في «الإطار التنسيقي» عائد الهلالي علّق على تلويح الصدر بأستقالة أعضاء كتلته في البرلمان بالقول إن «هذا خياره، لكنه لن يحل الأزمة، بل يزيد المشهد تعقيداً». وقال في حديث مع «العربي الجديد»، إن «تقديم الكتلة الصدرية الأستقالة لا يمكن تطبيقه الآن، فالبرلمان دخل في عطلة وقبول الاستقالة يحتاج إلى عقد جلسات للبرلمان». واعتبر الهلالي أن «قوى الإطار التنسيقي ستعمل خلال عطلة البرلمان على تطبيق المشهد السياسي مع كل القوى الأخرى، أملاً بالتوصل إلى تقارب أو حل معين للأزمة التي بدأت تؤثر على المستوى الأمني وغيرها من الملفات المهمة في البلاد»، لكنه شدد في الوقت نفسه على أن موقفهم «ثابت بتشكيل حكومة تحفظ حق المكون الأكبر (الشيعي)، وهذا والأمر يكون من خلال توحيد البيت الشيعي».

السياسي المقرب من التيار الصدري مناف الموسوي قال لـ«العربي الجديد»، إن المعلومات المتوفرة لديه تؤكد «صعوبة تغيير الصدر موقفه من الأزمة الحالية، على الرغم من كل الضغوط التي مورست عليه من قبل أطراف داخلية وخارجية، في الفترة الأخيرة»، واعتبر أن دعوة الصدر نوابه لكتابة استقالاتهم من البرلمان «ليست مجرد تهديد أو محاولة ضغط، واكد في اجتماعاته الأخيرة أنه مع الذهاب إلى المعارضة أفضل من أن يكون بحكومة توافقية تكرر فشل الحكومات السابقة». ووفقاً للموسوي، فإن «القوى السياسية ستحاول استغلال شهر عطلة البرلمان بإجراء الحوارات واللقاءات، لكن نعتقد أن هذا لا يحل الأزمة، في حال استمر طرح الحلول نفسها التي تمنع قيام حكومة أغلبية وطنية وتتجه إلى حكومة توافقية».

من جانبه، لفت مقرر البرلمان غريب عسكر، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أن «لمجلس النواب الحق في عقد الجلسات الطارئة فقط خلال هذه العطلة التي بدأت الخميس الماضي وتستمر 30 يوماً»، مؤكداً أن البرلمان «لا يستطيع عقد أي جلسة حول تشكيل الحكومة الجديدة، خلال عطلته التشريعية، وله حق عقد الجلسات الطارئة، وفق الأحداث التي تحصل في البلاد سواء أمنية أو غيرها».

وأعرب الباحث أحمد الشريفي، في حديث لـ«العربي الجديد»، عن اعتقاده بصعوبة إمكانية التوصل إلى حل خلال عطلة البرلمان الحالية، وأوضح أنّ «القوى السياسية لم تستطع التوصل إلى حل الأزمة طيلة الأشهر الماضية، وحالياً فرص الاتفاق شبه معدومة»، ورأى أن «حل الأزمة يحصل من خلال تنازل أحد الطرفين، التيار الصدري والإطار التنسيقي، وبغير ذلك لا حلول خلال المرحلة المقبلة». وأضاف الشريفي أن «كل المعطيات والمعلومات تؤكد استمرار حكومة مصطفى الكاظمي لفترة أخرى قد تمتد إلى عام كامل ثم التوجه نحو حل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة، وربما يكون تمرير قانون الأمن الغذائي بداية هذا المشروع، فلا معطيات لوجود أي حلول للأزمة السياسية خلال الفترة القريبة أو حتى البعيدة».

الصدر خلال مشاركته في انتخابات أكتوبر 2021 (علي نجفي/فرانس برس)

تحفظ على مبادرة البارزاني

ذكر قيادي بارز في الحزب الديمقراطي الكردستاني، رفض الكشف عن اسمه، لـ«العربي الجديد»، أن المبادرة التي كانت مهيأة من قبل زعيم الحزب مسعود البارزاني (الصورة)، تواجه تحفظاً من قبل مقتدى الصدر، وهو ما يعني تعثر الإعلان عنها قريباً، وأشار إلى أن «الصدر اعتذر عن استقبال وسطاء عراقيين وغير عراقيين اخيراً، واعتبر أن المشكلة لا تتعلق به، بل بمن يرفض الاعتراف بمخرجات الانتخابات ويمنح الحق بتشكيل الحكومة لمن فاز بها».

المعارضة السودانية تلتقي العسكر برعاية أميركية ـ سعودية

شهدت الخرطوم، مساء الخميس، أول لقاء بين «الحرية والتغيير» والمكون العسكري، بعد انقلاب 25 أكتوبر، في تطور دفعت له السعودية والولايات المتحدة

الخرطوم ـ **العربي الجديد**

دفعت الضغوط الدولية، ولا سيما من الولايات المتحدة والسعودية، قوى إعلان الحرية والتغيير - المجلس المركزي (المعارضة)، لعقد أول لقاء مع المكوّن العسكري في السودان، منذ انقلاب قائد مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان في 25 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وعلى الرغم من أن هذا اللقاء وضعته واشنطن في سياق «تبادل الأفكار حول كيفية حلّ الأزمة السياسية»، إلا أن «الحرية والتغيير» اصرّت على ضرورة وضع حد للانقلاب ورفض أي شراكة جديدة مع الجيش.

وعُقد اللقاء مساء الخميس في منزل السفير السعودي في الخرطوم علي بن حسن جعفر، بدعوة من السفير ومن مساعدة وزير الخارجية الأميركية للشؤون الأفريقية مولي في. وحضر الاجتماع أربعة من قادة «الحرية والتغيير»، وثلاثة من كبار العسكريين، بينهم نائب رئيس مجلس السيادة محمد حمدان دقلو (حميدتي)، والفريق الركن شمس الدين كباشي واللواء ركن إبراهيم جابر.

وقالت «الحرية والتغيير» في بيان، إنها طرحت خلال الاجتماع «ضرورة إنهاء الانقلاب وتسليم السلطة للشعب»، وأضافت أنها طرحت تسليم السلطة للشعب «عبر خريطة طريق واضحة وفي إطار عملية سياسية أطرافها هي قوى الثورة والتغيير من جانب، والذين قاموا بالانقلاب من جانب آخر». وشددت على أنها «لن تشارك في الحوار»، الذي أطلقته الأربعاء الماضي الآلية الثلاثية المكونة من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية للتنمية (إيغاد)، وأكدت أنها ستسلّم رؤية واضحة «لإنهاء الانقلاب وتسليم السلطة للشعب» لكلّ من الآلية الثلاثية والمجتمعين الإقليمي والدولي، بعد التشاور مع كل حلفائها من قوى المقاومة والثورة. كما عقد المجلس المركزي لـ«قوى الحرية والتغيير» مؤتمراً صحافياً دافع فيه عن اللقاء، وأكد أن الاجتماع «كان شفافاً وواضحاً حول كيفية إنهاء الانقلاب والقضايا المتعلقة به، وأسباب قطع الطريق على مسار التحول المدني الديمقراطي» في البلاد. وشدد المجلس على التزامه بموقفه الرافض للعودة إلى ما قبل 25 أكتوبر، ورفض الشراكة بين العسكريين والمدنيين، مؤكداً أنه «لا بد من عودة القوات المسلحة لوضعها الطبيعي في المؤسسة العسكرية، وإقامة سلطة مدنية كاملة». وأوضح أن المشاركة في الاجتماع أتت «حرصاً على العلاقة مع الولايات المتحدة والسعودية»، مضيفاً «سنقدم ورقة للسفير السعودي بالخطوات المطلوبة لإنهاء الانقلاب».

وقال القيادي في هذه القوى طه عثمان، الذي شارك في المحادثات، في إشارة إلى الجيش: «أقر الطرف الثاني بوجود أزمة سياسية، وقال إنه على استعداد لحلها»، وأضاف خلال المؤتمر: «أكدوا أنهم صادقون في عزمهم على إنهاء الانقلاب»، وشدد على أن «قوى الحرية والتغيير» لم تكن جزءاً من أي لقاء لشرعنة الانقلاب، وضمن أي عملية سياسية لتكون حاضنة للانقلاب. من جهته، قال القيادي ياسر عرمان، الذي شارك بدوره في اللقاء: «لم نتوجه إلى المحادثات لتأسيس شراكة جديدة مع الجيش. توجهنا إليها لوضع حد لأي شراكة». وأضاف «نؤمن بأن تلك فرصة لوضع حد للانقلاب وضمان خروج آمن لكل من الجيش والشعب باتجاه الديمقراطية والعدالة ومجتمع جديد».

من جهتها، ذكرت السفارة الأميركية، في بيان، أن اللقاء جرى بغرض تبادل الأفكار حول «كيفية حلّ الأزمة السياسية والوصول لعملية سياسية تؤدّي إلى الانتقال الديمقراطي»، ورحّبت بـ«التزام الطرفين بوضع مصلحة بلادهما أولاً والحوار مع أصحاب المصلحة الآخرين». وأكدت السفارة أن هذا الاجتماع «لا يشكل بديلاً للآلية الثلاثية، ولكن يتطابق مع دعم كل المجهودات لبناء الثقة بين الأطراف».

بدورها، ذكرت سفارة السعودية في الخرطوم أن الاجتماع كان بهدف «بناء الثقة بين الأطراف، في المقابل، كان تجمع المهنيين السودانيين يؤكد في بيان موقفه الرافض للتفاوض مع العسكر، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، مشيراً إلى أنه «أبلغ بذلك دعاة التفاوض الدولي والإقليمي من خلال اللجنة الثلاثية»، وتعهد بـ«مواصلة التصعيد إلى جانب الشعب حتى إسقاط السلطة الانقلابية، ثم المضي في سبيل التأسيس لدولة المواطنة».

«الحرية والتغيير»: المحادثات ليست لتأسيس شراكة مع الجيش

شرق غرب

مصر: «الحركة المدنية» ترفض إجراءات الحوار

أعلنت «الحركة المدنية الديمقراطية» المصرية، أمس الجمعة، رفضها الإجراءات التي أعلنت عنها «إدارة الحوار الوطني»، وقالت إنها تمثل «نهجاً أحادياً». وذكرت في بيان، أنها عقدت اجتماعاً بمقر حزب «المحافظين»، ضمّ الموقعين على بيان 8 مايو/ أيار الماضي. وأكدت أن المجتمعين أجمعوا على «عدم قبول البيان الصادر من إدارة الحوار الوطني مساء الأربعاء الماضي، لأنه يمثل نهجاً أحادياً اجتزأ ما تم الاتفاق عليه» في الشهر الماضي.

(العربي الجديد)

العراق: دعوات متجددة للتجنيد الإلزامي

كشف متحدث باسم القائد العام للقوات المسلحة العراقية اللواء يحيى رسول، أمس الجمعة، أن المؤسسة العسكرية في البلاد

تعاني من مشكلة العناصر الذين بلغوا سن الشيخوخة، للعمل ضمن الخدمة العسكرية، مؤكداً الحاجة الى تطبيق نظام التجنيد الإلزامي في البلاد لرفد المؤسسة بأعداد جديدة من الشباب. ويأتي ذلك في وقت عاد فيه الحديث أخيراً عن مشروع قانون «التجنيد الإلزامي».

(العربي الجديد)

الأردن: احتجاجات على ارتفاع الأسعار

شارك مئات الأردنيين، أمس الجمعة، في مسيرة من أمام المسجد الحسيني وسط العاصمة الأردنية عمّان، احتجاجاً على السياسات الحكومية المتعلقة برفع الأسعار، وآخرها المشتقات النفطية. وندد المشاركون في المسيرة بالسياسات الحكومية، مؤكدين عدم قدرة المواطنين على تحمّل مزيداً من الأعباء، التي جاءت بسبب فشل الحكومات المتعاقبة في معالجة الأزمات الاقتصادية.

(العربي الجديد)

جمعية إسرائيلية تُراسل المحكمة الدولية

أكدت الجمعية الحقوقية الإسرائيلية «اللجنة لمناهضة التعذيب»، أمس الجمعة، أنها رفعت مذكرة رسمية للمحكمة الدولية لجرائم الحرب في لاهاي، مطالبة بأن تشمل المحكمة في تحقيقاتها الجارية لجرائم الاحتلال الإسرائيلية، جرائم التعذيب الوحشية التي ترتكبها قوات الاحتلال، سواء من عناصر الجيش أم المخابرات والشرطة ضد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، لإجبارهم على تقديم اعترافات تنسبها لهم سلطات الاحتلال. وطالبت الجمعية بتقديم لوائح اتهام ضد مسؤولين رفيعي المستوى من إسرائيل أخضعوا عشرات الفلسطينيين للتعذيب.

(العربي الجديد)

تونس: لقاء جزائري ـ تونسي ـ ليبي

شارك وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة (الصورة)، أمس الجمعة، في اجتماع ثلاثي في تونس، جمعه مع نظيره التونسي عثمان الجرندي، ووزيرة الخارجية في حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا، نجلاء المنقوش، وتناول الاجتماع الأزمة الليبية وآفاق الحل السياسي ودعم خيار إجراء الانتخابات. كما ناقش المجتمعون أزمة الطاقة والغذاء الراهنة في العالم.

(العربي الجديد)

قضية

يعيد مقتل قائد «قوة مكافحة الإرهاب» سامر الحكيم، في السويداء على يد مجموعات موالية للنظام السوري وإيران، الأنظار إلى «حرب المخدرات» في تلك المحافظة، ليطرح ذلك تساؤلات عن إمكان إعادة إحياء المشهد المسلح في الجنوب السوري

يزداد قلق الأردن من تهريب المخدرات عبر الحدود (خليل مزرعاوي/فرانس برس)

تصفيات الجنوب السوري

هل اندلعت حرب المخدرات؟

اتهامات بتجاوزات

ظهرت «قوة مكافحة الإرهاب» في محافظة السويداء في شهر يوليو/ تموز 2021، وعملت على تسخين المنطقة عسكرياً. لكن بعض الجهات المحلية توجّه اتهامات لهذه القوة بارتكاب تجاوزات قانونية وحقوقية، وبأنها تضم بين عناصرها العديد من المتورطين بجرائم جنائية.

باريس ـ **عدنان أحمد**

تعود محافظة السويداء، جنوبي سورية، إلى واجهة الأحداث من جديد، في ظل تصاعد التهديدات التي تواجه الأردن، خصوصاً عمليات تهريب المخدرات عبر الحدود، إضافة إلى التوغل الإيراني في الجنوب السوري الذي لا تتوانى إسرائيل عن استهدافه. جديد هذا الملف برز في مقتل قائد «قوة مكافحة الإرهاب» سامر الحكيم، الذي تقول مصادر مطلعة إن فصيله كان في صراع مع المليشيات الإيرانية والنظام السوري، وواجه عمليات تهريب المخدرات. وتربط المصادر بين هذا التطور، وسعي النظام لإحكام سيطرته على المحافظة، في ظل تسريبات بأن قوى خارجية تخطط للعمل على إحياء فصائل مسلحة في محافظتي درعا والسويداء لتمكينها من السيطرة على الجنوب وعلى الحدود مع الأردن، استجابة لقلق الأخير من موضوع المخدرات والقلق الأمني الإسرائيلي من التوغل الإيراني في الجنوب.

واستيقظ أهالي مدينة السويداء أمس الأول الخميس، على جثة سامر الحكيم، مرمية بجانب دوار المشنقة في المدينة. وتحدثت شبكة «السويداء 24» المحلية أن جثة الحكيم نُقلت من المستشفى الوطني، إلى دوار المشنقة، ورميت مع ورقة تحمل عبارات تشفّ. وكانت المخابرات العسكرية ومجموعات محلية داعمة لها، قد حاصرت يوم الأربعاء قرية خازمة، واشتبكت مع الحكيم وأفراد مجموعته، قبل أن تنسحب الأخيرة باتجاه البادية. وتحدثت معلومات عن أن الحكيم وأفراد مجموعته كانوا يحاولون الوصول إلى قاعدة التنف، قبل أن يقعوا في كمين قرب الحدود السورية الأردنية، من قبل عناصر من المخابرات العسكرية، وجماعات مسلحة داعمة لها. ونشرت مليشيا «المقاومة الشعبية» في السويداء المدعومة من إيران، مساء الأربعاء، صورة تظهر جثة الحكيم، وكتبت عليها عبارات تتشفى بقتله.

وجاء هذا التطور تزامناً مع تصاعد الحديث عن إمكانية إعادة دعم مجموعات مسلحة في الجنوب، من قبل الولايات المتحدة ودول أخرى. ووفق تقرير لمركز «جسور للدراسات»، صدر قبل أيام، فإنه «في ظلّ عدم قدرة أو رغبة روسيا على معالجة التهديدات التي تستهدف الحدود الأردنية، فإن الأردن قد يتجه إلى بحث خيارات بديلة لحماية أمنه القومي»، مثل طلب الدعم من التحالف الدولي لحماية الحدود الأردنية أو التنسيق الاستخباري وتبادل المعلومات مع إسرائيل، بهدف توجيه ضربات صاروخية وجوية ضد مواقع المليشيات الإيرانية، بما قد يشمل السماح بمرور الطائرات الإسرائيلية عبر أجواء شمالي الأردن، بغرض توسيع نطاق استهداف المليشيات. كما يمكنه استعادة قنوات الاتصال مع قيادات المعارضة السورية المسلّحة والمقاتلين السابقين في الجبهة الجنوبية، من أجل تنسيق عمليات أمنية تستهدف قادة المليشيات الإيرانية وزعماء عصابات تهريب المخدرات، التي تحظى بغطاء من قوات النظام السوري.

مقتل سامر الحكيم في إطار صراعه مع المليشيات الإيرانية

الحديث عن إمكانية إعادة دعم مجموعات مسلحة في الجنوب

وأخيراً السعي لإقناع التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة بإقامة مناطق عازلة على الشريط الحدودي بعمق معين داخل الأراضي السورية، لضمان إبعاد المليشيات الإيرانية عن المناطق الحدودية، إضافة إلى تعزيز الاتصال والتنسيق مع الفصائل المحلية في السويداء، بهدف العمل المشترك على مواجهة المليشيات الإيرانية.

وقال مصدر مقرب من «قوة مكافحة الإرهاب»، لـ«العربي الجديد»، إن قتل الحكيم يأتي في إطار صراعه مع المليشيات الإيرانية في الجنوب السوري، ومنها عناصر من الأمن العسكري. وأكد أن الحكيم كان «يحارب خلال وجوده في قوة مكافحة الإرهاب تجارة المخدرات وعمليات الخطف والسرقة في محافظة السويداء، وأسهم في إلقاء القبض على عناصر أمنية متورطة بتجارة المخدرات وجرائم خطف ونهب وسلب». واعتبر أن «هذا الأمر أدى لتصعيد الأمور بين القوة وبين الأجهزة الأمنية، ما تسبب بالتالي بالمعركة التي هاجمت فيها مليشيات إيرانية ومعها الأمن العسكري قرية خازمة من محاور عدة».

وحول مدى تأثير الملاحقات الأخيرة على «قوة مكافحة الإرهاب» وهل أسهمت في إضعافها، خصوصاً بعد مقتل الحكيم، اعتبر المصدر أن الجهاز ما زال موجوداً بقوة، وقد أخذ على عاتقه محاربة تجارة المخدرات في السويداء والجنوب السوري، إضافة إلى التصدي للعصابات المدعومة من أجهزة النظام الأمنية. ورأى أن هذه القوة هي الجهة الوحيدة التي تعمل بجدية ضد انتشار المخدرات في السويداء.

وعن مصادر دعم القوة، ألمح المصدر إلى وجود تنسيق مع قاعدة التنف الأميركية على مثلث الحدود السورية الأردنية - العراقية. وقد جرى أخيراً تسليم أحد أبرز تجار المخدرات المدعومين من «حزب الله» من جانب القوة للمسؤولين في تلك القاعدة. واتهم المصدر بعض الشخصيات البارزة من السويداء بالمشاركة في التآمر عليهم، معتبراً أن وجودهم كان يمنع، ولو بشكل جزئي، تهريب المخدرات باتجاه الحدود الأردنية، بسبب موقع قرية خازمة بوصفها العقدة الرئيسية لخطوط المخدرات التي ترعاها إيران، وتقودها مليشيات محلية باتجاه الأردن. ورأى أن التخلص من القوة «كان يجري التحضير له منذ زمن، بتحريض من إيران ومليشياتها»، معتبراً أن القوة كانت تشكل «حجر عثرة في وجه المشروع الإيراني وتمدده في جنوب سورية، خصوصاً السويداء». وتسود تكهنات بأن اللواء السوري وقوة مكافحة الإرهاب، مشيراً إلى أن «اللواء» حزب سياسي غير مسلح وفق بيانه التأسيسي، بينما «قوة مكافحة الإرهاب» لها إدارتها الخاصة بها وهي مستقلة لا تتبع لأي حزب.

من جهته، قال أبو الخير، لـ«العربي الجديد»، إن «محاور عدة توجد اليوم في الجنوب السوري، إذ يسعى الأردن إلى صد حمولات المخدرات الآتية إليه من حزب الله، وبالمثل أن يقوم النظام بممارسة دوره عبر كبح هذه الحمولات، بينما النظام مجرد واجهة لا قرار له في الجنوب، وإيران هي التي تتحكم بالأمور». وتحدث عن وصول تعزيزات إيرانية إلى الجنوب تحت لباس جيش النظام. وأضاف أن التحالف الدولي يُجري مناورات مستمرة في مناطق الجنوب ومحيط قاعدة التنف، فيما تراقب إسرائيل هذه التطورات ولا تتردد في التدخل من خلال الغارات وعمليات التوغل عبر الحدود لحماية مصالحها.

تقرير

قضية إفلاس صيدليات «19011» في مصر دليل آخر على فشل مشروعات الأجهزة الأمنية، ومنها جهاز المخابرات العامة، في إدارة قطاع اقتصادي

إفلاس صيدليات «19011»

فشل اقتصادي جديد للمخابرات المصرية

القاهرة ـ **العربي الجديد**

أعاد حكم المحكمة الاقتصادية بإشهار إفلاس شركة «ألفا» المالكة صيدليات 19011 الجدل حول اسم نجل الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، ضابط المخابرات محمود السيسي، إذ تردد اسمه كمالك لسلسلة الصيدليات أثناء تأسيسها. كما أكد الحكم فشل سياسة النظام المصري في تمكين القوات المسلحة والأجهزة الأمنية من الأنشطة الاقتصادية المختلفة، والسيطرة التامة على أي قطاع يدر أرباحاً مالية، في وقت تعاني فيه البلاد من أزمة اقتصادية عنيفة.

وقالت مصادر خاصة، لـ«العربي الجديد»، إن السلطات المصرية تلقت، عقب الإعلان عن التأسيس، عدداً من الاستفسارات من هيئات مالية دولية، بل ومن ممثلي دوائر سياسية في الولايات المتحدة ودول غربية، حول ما إذا كان نجل الرئيس هو بالفعل المالك الأصلي للشركة. ولم تكن الأجوبة المصرية مقنعة بما يكفي لنفي ما سربته هيئات شبه رسمية، من أن افتضاح ذلك، من خلال سجلات هيئة الاستثمار ومصلحة الشركات، دفع الأجهزة إلى البحث عن صيدلي شاب يحمل اسم محمود السيسي، والاتفاق معه على أن يكون واجهة للمخابرات العامة في الشركة برفقة اثنين آخرين من الصيادلة الآخرين، على أن يظهروا مع الإعلامي عمرو أديب لنفي الصلة بين نجل الرئيس وسلسلة الصيدليات.

وكشفت مصادر في شعبة الصيدليات بالاتحاد العام للغرف التجارية المصرية، لـ«العربي الجديد»، أن رئيس مجلس إدارة شركة «ألفا لإدارة الصيدليات» أحمد الأنصاري، وسبعة من الصيادلة المالكين لسلسلة صيدليات «19011» التابعة للشركة، بينهم نعيم الصباغ ومحمود السيسي، خرجوا من مصر تباعاً قبل أيام قليلة من إصدار محكمة القاهرة الاقتصادية حكماً بإفلاس الشركة، وتعيين أمين عام للتفليسة لتسلم جميع أموالها وتحصيل حقوقها وسداد التزاماتها.

وأفادت المصادر بأن الأنصاري والصباغ والسيسي سافروا إلى العاصمة البريطانية لندن، بعد إغلاق مقر شركة «ألفا» في ضاحية التجمع الخامس الراقية في القاهرة، هرباً من المديونيات المتراكمة على الشركة لدى البنوك وشركات توزيع الدواء، والتي تقدر بـ7,5 مليارات جنيه (نحو 400 مليون دولار)، على خلفية افتتاح نحو 300 فرع لصيدليات «19011» خلال أقل من 3 سنوات.

وعلى الرغم من الدعم الإعلامي والسياسي الواسع لمشروع سلسلة الصيدليات، عبر التجاوز عن مخالفات قانونية جسيمة حدثت في تأسيس المشروع، والحملة الإعلامية التي نُظّمت عبر قنوات وصحف تابعة للمخابرات، إلا أن أي صوت رسمي أو إعلامي لم يظهر بعد الإعلان عن إفلاس الصيدليات التابعة للمخابرات العامة.

وأنشأت المخابرات العامة شركة «ألفا لإدارة الصيدليات» بغرض احتكار سوق الدواء، بالاستحواذ على سلسلة صيدليات «رشدي» وصيدليات «علي إيمدج»، وسط حملة دعائية غير مسبوقة في سوق الدواء، يهدف تخطي سلسلة صيدليات «العزبي» العاملة في البلاد منذ سبعينيات القرن الماضي، وتمتلك نحو 150 فرعاً، غير أنها سرعان ما واجهت فشلاً ذريعاً نتيجة تراكم مديونياتها.

وتمثل قصة صيدليات «19011» فصلاً جديداً من فصول الفشل الممتد للمشروعات التي أسستها وسيطرت عليها المخابرات العامة وغيرها من الأجهزة، بوسائل مختلفة، ومنها الضغط على رجال الأعمال والمستثمرين وابتزازهم وتخويفهم. ووصل الأمر إلى حد اعتقال بعضهم وسجنهم، مثل رجل الأعمال البارز صفوان ثابت ونجله سيف، وقبله رجب السويركي صاحب سلسلة متاجر «التوحيد والنور».

وقبل سلسلة الصيدليات، عانت شركات تابعة للجيش والمخابرات العامة من خسائر فادحة، وعلى رأسها «المجموعة المتحدة للخدمات الإعلامية» التي سيطرت على الغالبية العظمى من القنوات التلفزيونية والصحف والمواقع، بالإضافة إلى احتكار قطاع الإنتاج الدرامي، ثم أعلنت بعد ذلك عن تحقيقها خسائر، وقرارها إعادة هيكلة الشركة، وإطاحة رئيسها تامر مرسي. وبالنسبة للقوات المسلحة، دخل الجيش في مشروعات كبرى فشلت بعد ذلك، مثل مشروعات الاستزراع السمكي، وغيرها.

وفي سبتمبر/ أيلول 2019، أثار ظهور رئيس مجلس إدارة سلسلة صيدليات «19011» نعيم الصباغ برفقة اثنين آخرين من الصيادلة، ومنهم محمود السيسي، في حلقة متلفزة مع الإعلامي الموالي للنظام عمرو أديب، حالة من الغضب لدى الرأي العام المصري، بعد تهكم الصباغ على محاولات الشباب المستمرة للبحث عن فرصة عمل مناسبة، بقوله: «اللي وصل 35 سنة من الشباب ولسه فقير، يستاهل يفضل فقير». وجاء ظهور الصيادلة الثلاثة مع أديب رداً على ما قيل حول كون محمود، نجل الرئيس عبد الفتاح السيسي، هو المالك الأصلي لسلسلة الصيدليات.

وعزت المصادر الانهيار السريع لسلسلة صيدليات «19011» إلى اتباع إدارتها سياسة توسعية تعتمد على ما يعرف بـ«حرق الدواء»، الذي يتمثل في شراء كميات كبيرة من الأدوية من شركات التوزيع بنظام «الأجل» على فترات بين 3 و6 أشهر، وبنسبة خصم تبلغ 20 في المائة، ثم بيعها لمخازن الدواء «كاش» بنسبة خصم أعلى (30 في المائة)، واستغلال السيولة المالية الناتجة عن البيع في افتتاح فروع جديدة.

وتابعت أن شركات توزيع الدواء الأكبر في السوق المصري، مثل «المتحدة للصيادلة» و«ابن سيناء فارما»، لديها مديونيات تجاوزت مليار جنيه (نحو 54 مليون دولار) عند شركة «ألفا» التي أعلنت إفلاسها رسمياً، وبالتالي تحركت قضائياً للاستحواذ على مجموعة كبيرة من صيدليات «19011»، للاستفادة من «البضاعة» فيها في مقابل تصفية ديونها، إذ إن جميع فروع صيدليات «19011» كانت تعمل بنظام الإيجار الشهري، ولم تكن مملوكة لها.

وأمرت المحكمة الاقتصادية بوضع الأختام على محال تجارة شركة «ألفا لإدارة الصيدليات» الواردة في السجل التجاري من مركز رئيسي وفروع ومخازن، وأموال ثابتة ومنقولة، إلى حين الانتهاء من الجرد. وانتُدب رئيس القلم التجاري في المحكمة لتنفيذ الحكم بشكل معجل، مشددة على عدم قبول دعوى الدائن بشهر إفلاسه بموجب دين مضمون بالكامل بتأمين عيني أو منقول مسجل، ما لم تكن قيمة الدين تزيد على قيمة الضمان.

وقررت الدائرة الرابعة في محكمة القضاء الإداري، يوم الأربعاء الماضي، تأجيل نظر قضية استحواذ «الشركة المتحدة» على سلسلة صيدليات «19011»، غير أنها سرعان ما واجهت فشلاً ذريعاً نتيجة تراكم مديونياتها، إلى 7 يوليو/ تموز المقبل لتقديم صورة رسمية من الحكم بإفلاسها.

انشأت المخابرات العامة شركة «ألفا لإدارة الصيدليات»

عانت شركات تابعة للجيش والمخابرات العامة من خسائر

صيدلية في القاهرة، نوفمبر 2016 (خالد دسوقي/فرانس برس)

شرق غرب

ألمانيا: خطة تعزيز الجيش تجتاز عقبة البرلمان

وافق مجلس الشيوخ الألماني، الذي يمثل 16 حكومة ولاية ألمانية، أمس الجمعة، على خطة إنشاء صندوق بقيمة 100 مليار يورو (107 مليارات دولار)، لتعزيز الجيش الألماني. ويمهّد القرار الطريق أمام الحكومة للمضي قدماً في حملة شراء ضخمة أعلن عنها المستشار أولاف شولتز، بعد وقت قصير من غزو روسيا لأوكرانيا.

(أسوشييتد برس)

لهجة تصالحية بين بايدن وبولسونارو

اعتمد الرئيسان الأميركي جو بايدن والبرازيلي جايير بولسونارو (الصورة)، مساء أول من أمس الخميس، لهجة تصالحية أمام الصحافيين في أول لقاء ثنائي بينهما. ووصف الرئيس الأميركي البرازيل بأنها «ديمقراطية تنبض بالحياة» ذات مؤسسات «متينة»، ورحب برئيس الدولة اليميني المتطرف الذي يحضر «قمة الأميركتين»، التي اختُتمت أمس الجمعة في لوس أنجليس. من جهته، أكد بولسونارو أن لديه «نقاطاً مشتركة كثيرة» مع الرئيس الأميركي، ذكر منها أنهما «ديمقراطيان» ومتمسكان بـ«الحرية».

(فرانس برس)

فرنسا: اختتام مرافعات اعتداءات 13 نوفمبر 2015

اختتم المثلون الثلاثة لمكتب المدعي العام الفرنسي لمكافحة الإرهاب، أمس الجمعة، مرافعاتهم التي بدأت يوم الأربعاء الماضي، في محاكمة المتهمين باعتداءات 13 نوفمبر/ تشرين الثاني 2015، التي أودت بحياة 130 شخصاً في باريس. وقدّم المحامون الثلاثة عرضاً دقيقاً وأحياناً مملاً للتهم الموجهة إلى المدعى عليهم العشرين الذين يحاكمون أمام محكمة الجنايات الخاصة في باريس، ستة منهم غيابياً.

(فرانس برس)

إعدامات واعتقالات تنفذها «طالبان»

أعلنت منظمة «هيومن رايتس ووتش»، أمس الجمعة، أن قوات الأمن التابعة لحركة طالبان في ولاية بنشجير، شمالي أفغانستان، اعتقلت وعذّبت بشكل غير قانوني سكاناً متهمين بالارتباط بـ«جبهة الخلاص الوطني» المعارضة. وذكرت المنظمة أن القتال تصاعد منذ منتصف مايو/ أيار الماضي في بنشجير، وهاجمت قوات «جبهة المقاومة الوطنية» وحدات طالبان ونقاط التفتيش. وذكرت المنظمة أن طالبان نفذت إعدامات بإجراءات موجزة وأخفت قسرياً مقاتلين أسرى ومعتقلين آخرين، وهي «جرائم حرب»، في ولايات أخرى.

(أسوشييتد برس)

مدريد تناقش أزمتها مع الجزائر في بروكسل

توجه وزير الخارجية الإسباني خوسيه الباريس (الصورة)، أمس الجمعة، إلى بروكسل لمناقشة أزمة إسبانيا مع الجزائر، بعدما علقت الأخيرة معاهدة صداقة استمرت عقدين من الزمن، ما قد يؤدي إلى تجميد التجارة بين البلدين. وكان التعليق هو أحدث خطوة من جانب الجزائر للضغط على مدريد بعدما غيرت الحكومة الإسبانية سياستها القائمة منذ فترة طويلة، في ما يتعلق بالخلاف مع المغرب حول الصحراء.

(أسوشييتد برس)

متابعة

قصف إسرائيلي يعطّل مطار دمشق

أدى قصف إسرائيلي، فجر أمس الجمعة، على مستودعات لمليشيات موالية لإيران في منطقة مطار دمشق الدولي، إلى توقف حركة الطيران

في تطور لافت بسياق الضربات الإسرائيلية على سورية، أدى قصف إسرائيلي، فجر أمس الجمعة، على أهداف في منطقة مطار دمشق الدولي، إلى توقف حركة الملاحة الجوية في المطار وتعطيل كافة الرحلات الجوية القادمة والمغادرة إلى المطار لمدة 48 ساعة، علماً أن هذا الاستهداف هو الـ15 للأراضي السورية منذ مطلع العام الحالي. ودوّت انفجارات قوية في دمشق، فجر أمس، تبيّن أنها ناجمة عن قصف إسرائيلي استهدف ثلاثة مستودعات لمليشيات موالية لإيران في منطقة مطار دمشق الدولي، وفق المرصد السوري لحقوق الإنسان. وأضاف المرصد أن السنة اللهب شوهدت تتصاعد من المواقع الثلاثة التي جرى استهدافها، بالتزامن مع حركة كثيفة لسيارات الإسعاف على طريق المطار «وسط معلومات مؤكدة عن سقوط مصابين من عناصر مليشيات إيران». وأوضح المرصد أنه نتيجة للقصف توقفت حركة الطيران في مطار دمشق الدولي، حيث أبلغت شركة الطيران السورية جميع المسافرين ممن لديهم حجوزات، أمس، بتأجيل رحلاتهم الجوية لمدة 48 ساعة. وبحسب المرصد، فإن المدرج الشمالي في المطار قد تضرر، بالإضافة إلى تضرر برج المراقبة داخل المطار. والمدرج الشمالي لمطار دمشق هو الوحيد الذي كان يعمل بعدما خرج المدرج الجنوبي عن الخدمة بفعل ضربات إسرائيلية استهدفت شحنات ومستودعات أسلحة للمليشيات إيران في حرم المطار خلال العام 2021 من دون أن يتم ترميمه نتيجة تعرضه للضرر بشكل كبير، ليتم الاعتماد على المدرج الشمالي للمطار والذي سبق أن جرى التحذير من انهياره في حال لم يتم تخفيض عدد الرحلات القادمة إلى دمشق من قبل المهندسين العاملين في المطار، لا سيما طائرات الشحن «العسكرية» الإيرانية، المحملة بأطنان من الأسلحة والذخائر بالإضافة لكونه بات المدرج الوحيد للرحلات المدنية والعسكرية، وفق المرصد السوري.

وكانت وكالة «سانا» التابعة للنظام قد أفادت فجراً، نقلاً عن مصدر عسكري، أنّه عند الساعة 04,20 (01,20 توقيت غرينتش)، من فجر اليوم (أمس)، نفذ العدو الإسرائيلي عدواناً جوياً برشقات من الصواريخ من اتجاه الجولان السوري المحتل مستهدفاً بعض النقاط جنوب مدينة دمشق، ما أدى إلى «إصابة مواطن مدني بجروح ووقوع بعض الخسائر المادية». ووفق الوكالة، فإن الدفاعات الجوية اعترضت الصواريخ الإسرائيلية وأسقطت معظمها. من جهتها، أعلنت وزارة النقل التابعة للنظام عن تعليق كافة الرحلات عبر مطار دمشق، وقالت في بيان على حسابها على تطبيق تيليغرام إنه تمّ «تعليق الرحلات الجوية القادمة والمغادرة» عبر المطار «نتيجة توقف عمل بعض التجهيزات الفنية وخروجها عن الخدمة» من دون ذكر الأسباب. ولم تحدد وزارة النقل موعد استئناف الرحلات، وذكرت أنه سيتم الإعلان عن مواعيد تسيير الرحلات «فور إصلاح التجهيزات والتأكد من سلامتها وأمان الحركة التشغيلية للمطار». كما قالت أجنحة الشام للطيران، وهي شركة طيران سورية خاصة، إنها غيّرت مسار جميع رحلاتها إلى مطار حلب الدولي. إلا أن موظفاً في المطار صرّح لـ«فرانس برس» من دون الكشف عن هويته، بأن «المطار تأثر بالقصف الإسرائيلي واضطررنا إلى تأجيل كافة الرحلات لمدة 48 ساعة على الأقل»، وأوضح أنه «تمّ تحويل بعض الرحلات إلى مطار حلب ريثما تعود جاهزية الحالة الفنية لمطار دمشق». وأكد مسؤول في شركة طيران عربية في المطار أن «القصف الإسرائيلي استهدف مدرج الهبوط»، موضحاً أنه «لم تهبط أو تقلع أي طائرة من المطار منذ الهجوم».

ويأتي القصف الإسرائيلي أمس بعد ساعات من مقابلة لرئيس النظام السوري بشار الأسد انتقد فيها الضربات الإسرائيلية. واعتبر الأسد في مقابلة على قناة «روسيا اليوم»، أن القصف الإسرائيلي كان دائماً مرتبطاً بـ«مرحلة انهيار الإرهابيين في سورية»، على حد وصفه.

وبعد هذا الاستهداف الإسرائيلي رقم 15 للأراضي السورية منذ مطلع العام، وكان آخر استهداف في 6 يونيو/ حزيران الحالي قد طاول أهدافاً في ريف دمشق الجنوبي، إذ جرى قصف مواقع عسكرية في منطقة الكسوة التي تنتشر فيها مليشيات موالية لإيران وخصوصاً حزب الله اللبناني، بإضافة إلى بطاريات للدفاع الجوي التابع للنظام السوري. وتعدّ المنطقة الواقعة جنوب دمشق، الممتدة من المطار حتى السيدة زينب، منطقة عمليات إيرانية، توجد فيها قوات إيرانية ومجموعات موالية لها، بينها «حزب الله» اللبناني، مع عتادها ومستودعاتها. وتشنّ إسرائيل باستمرار ضربات في سورية تستهدف إحداها في أيار/ مايو بمقتل ثلاثة ضباط سوريين، وفق المرصد السوري.

(العربي الجديد، فرانس برس)

المدرج المتضرر كان الوحيد الذي يستقبل طائرات (لواي بشارة/فرانس برس)

رصد

10 منظمات حقوقية: سعيّد ضرب استقلالية القضاء

انتقدت 10 منظمات حقوقية، بينها العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش، ممارسات قيس سعيّد القمعية، خصوصاً بعد تركيز حملته على القضاة

تونس ـ **العربي الجديد**

أكدت 10 منظمات لحقوق الإنسان، في بيان صحافي مشترك، أمس الجمعة، أن الرئيس التونسي قيس سعيّد وجّه ضربة موجعة لاستقلالية القضاء مطلع شهر يونيو/حزيران الحالي، بعدما منح نفسه بمرسوم، سلطة مطلقة لإعفاء القضاة بإجراءات عشوائية، وعزل 57 قاضياً على وجه السرعة. والمنظمات الحقوقية الموقعة على البيان المشترك هي: الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، الأورو-متوسطية للحقوق، لجنة الحقوقيين الدولية، محامون بلا حدود، المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب، منظمة العفو الدولية، هيومن رايتس ووتش، مراسلون بلا حدود، إنترناشونال ألرت، مساعدو الأمان الرقمي (Access Now). واعتبرت المنظمات الحقوقية أن «تحركات الرئيس الأخيرة تشكل اعتداءً على دولة القانون»، مشددة على ضرورة أن «يُلغى المرسوم فوراً ويعيد القضاة الذين أعفاهم بموجب أحكامه».

ويمنح المرسوم عدد 35 لسنة 2022 الرئيس في تونس سلطة إعفاء القضاة والوكلاء العامين على هواه، استناداً إلى تقارير من «جهات مخوّلة» غير محددة تفيد بأنهم يشكلون تهديداً «للأمن العام» أو «المصالح العليا للبلاد»، وكذلك بالنسبة لأفعال «تمس بسمعة القضاء أو استقلاليته أو حسن سيره». بالإضافة إلى ذلك، فقد جعل رئيس الجمهورية قراراته بإعفاء القضاة محصنة من أي شكل من أشكال الطعن الفوري.

كما ينص المرسوم ذاته على بدء الملاحقة الجنائية تلقائياً ضد القضاة المعفيين بموجب أحكامه. فيما لا يجوز للقضاة الطعن في إعفائهم، إلا بعد أن تصدر المحاكم حكماً قطعياً في قضاياهم الجنائية.

ويؤدي تحريك الدعاوى الجنائية تلقائياً ضد القضاة على هذه الأسس إلى خلط الأمور الإدارية والجنائية. وبذلك، يخرج المرسوم تعسفياً عن الإجراءات الجزائية التونسية، وينتهك مبدأ المساواة أمام القانون وفي الحصول على حمايته.

كذلك، لا يمتثل المرسوم لمبدأ الشرعية، وهو مبدأ عام أساسي للقانون والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويرجع ذلك إلى أن الأسس المرتكَز عليها لإخضاع قاض للملاحقة الجنائية يتم تحديدها بعبارات عامة غامضة، مما يجعل من المستحيل على القضاة تمييز السلوك الذي قد يُصنّف كجريمة جنائية ويسمح للسلطة التنفيذية باتخاذ إجراءات تعسفية.

وقالت مديرة مكتب «هيومن رايتس ووتش» في تونس، سلسبيل شالابي، إنه «بهذا المرسوم، ألغى الرئيس سعيّد أي استقلالية قادرة على ممارستها. يجب أن يخضع القضاة لإجراءات تأديبية عادلة، ونزيهة، وقابلة للاستئناف، وليس للعزل على هوى السلطة التنفيذية». وأكدت أن «استقلالية القضاء عنصر حاسم في الحق في محاكمة عادلة. يقع على عاتق الدول التزام باتخاذ تدابير محددة لضمان استقلالية القضاء وحماية القضاة من أي شكل من أشكال التأثير السياسي».

من جهته، رأى مدير الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، رامي الصالحي أنه «منذ يوليو الماضي، أزال الرئيس سعيّد جميع الضوابط المؤسسية تقريباً على سلطته. وبإقرار مرسومه الجديد، يقضي على ما تبقى من استقلالية القضاء ويُحكم قبضته الاستبدادية على البلاد».

ويعد المرسوم أحدث خطوة للرئيس سعيّد لتركيز السلطات في يديه. فمنذ 25 يوليو/تموز 2021، علّق معظم مواد الدستور التونسي وحل البرلمان ومنح نفسه سلطة الحكم بموجب مراسيم. كما فكك عدداً من المؤسسات الوطنية، بما في ذلك لجنة الانتخابات المستقلة و«المجلس الأعلى للقضاء»، اللذان أنشئا للحماية من تجاوزات السلطة، ما اعتبره معارضوه «انقلاباً دستورياً».

وفي 12 فبراير/ شباط 2022، اعتمد سعيّد المرسوم عدد 11 لسنة 2022، الذي حل بموجبه المجلس الأعلى للقضاء، وهو هيئة مكونة من قضاة وخبراء قانونيين وماليين وخبراء ضرائب ومحاسبين ينتخبهم في الغالب أقرانهم، وقد تأسس بعد ثورة 2011 في تونس للإشراف على القضاء وحمايته من تدخل السلطة التنفيذية. واستبدل سعيّد المجلس بهيئة مؤقتة عيّنها الرئيس جزئياً، ومنح نفسه صلاحيات بموجب المرسوم نفسه للتدخل في التعيينات والمسارات الوظيفية وإقالة القضاة والوكلاء العامين.

وفي حين أن المرسوم عدد 11 لسنة 2022 سمح للرئيس بالفعل بطلب إعفاء القضاة لأسباب غامضة، إلا أنه لم يسمح للرئيس بفعل ذلك بإجراءات موجزة. وقالت المنظمات الموقعة إن توسيع صلاحيات الرئيس لتشمل إعفاء القضاة بإجراءات تعسفية هو هجوم مباشر على سيادة القانون. وأضافت أنه ينبغي إلغاء كلا المرسومين وإعادة صلاحيات المجلس الأعلى للقضاء.

المنظمات الحقوقية: تحركات سعيّد اعتداء على دولة القانون

الغلاف

ثبت دور الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب في اقتحام الكونغرس في 6 يناير/كانون الثاني 2021، وفقاً لنتائج تحقيق «لجنة 6 يناير» النيابية. تحريض بلغ حد القيام بمحاولة انقلابية وفقاً للجنة

التحقيق باقتحام الكونغرس

محاولة انقلاب برعاية ترامب

حسمت النتائج الأولية للتحقيقات التي أجرتها لجنة نيابية تابعة لمجلس النواب في الكونغرس الأميركي، ملف اقتحام «كابيتول هيل» في 6 يناير/كانون الثاني 2021، معتبرة إياها «ذروة محاولة انقلابية»، قام بها أنصار الرئيس السابق دونالد ترامب. ومن شأن نتيجة التحقيقات أن تؤثر على طبيعة الانتخابات النصفية، المقررة في 8 نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، وتكبح صعود الحزب الجمهوري في استطلاعات الرأي، وتسمح للحزب الديمقراطي بالتقاط أنفاسه. لكن المواجهة بين الحزبين لن تنتهي برضوخ الجمهوريين، إذ إن ترامب، وقبل صدور نتائج التحقيقات، مساء أول من أمس الخميس، اعتبر أن الاقتحام «أحد أعظم التحركات في التاريخ لإعادة عظمة أميركا»، في إشارة واضحة إلى تحريضه أنصاره على اقتحام الكونغرس في العاصمة واشنطن، رافضاً الاعتراف بهزيمته أمام الرئيس جو بايدن في الانتخابات الرئاسية التي أُجريت في 3 نوفمبر 2020. وتسعى لجنة التحقيق إلى محاولة الرد على سؤال مهمّ بقي بلا إجابة: ماذا كان تحديدا دور ترامب في كل ذلك؟ وهو ما ستحاول معرفته في الجلسات الخمس المتبقية حتى 23 يونيو/حزيران الحالي.

وأعلن رئيس لجنة التحقيق في مجلس النواب، العضو الديمقراطي بيني توسمون، مساء الخميس، أن اقتحام مبنى «كابيتول هيل» شكّل «ذروة محاولة انقلابية»، وذلك خلال تقديمه أولى النتائج التي توصّل إليها بشأن دور ترامب في الهجوم. وقال توسمون خلال الجلسة الافتتاحية، إن متظاهرين اقتحموا في ذلك اليوم مقر الكونغرس الأميركي بـ«تشجيع» من ترامب، محذراً من أن المؤامرة التي كانت وراء الهجوم على مبنى «كابيتول هيل» تُشكّل تهديداً مستمراً للديمقراطية. وأضاف: «الديمقراطية لا تزال في خطر». واعتبر توسمون أن «المؤامرة لإحباط إرادة الشعب لم تنته بعد. هناك متعطشون للسلطة في هذا البلد، يفتقرون إلى الحب والاحترام لما يجعل من أميركا عظيمة». وتابع: «كان السادس من يناير ذروة محاولة انقلابية. ودونالد ترامب في صلب هذه المؤامرة». وقال توسمون: «لم تكن زيارة سياحية لمبنى كابيتول هيل باي حال من الأحوال».

من جهتها، أفادت ليز تشيني، ابنة نائب الرئيس السابق ديك تشيني، وهي من النواب الجمهوريين القلائل الذين وافقوا على الانضمام إلى هذه اللجنة، بأن «الرئيس ترامب استدعى تلك الحشود، وجمعها وأشعل فتيل هذا الهجوم». وتوجّهت إلى زملائها الجمهوريين بالقول: «سياتي اليوم الذي يرحل فيه دونالد ترامب، لكن عاركم سيبقى». وتركّز تشيني على دور ترامب، وسبق أن اتهمته بـ«عرقلة إجراء رسمي»، وهو اتهام قد يؤدي إثباته في المحكمة، محامي ترامب يتمسكون بمبدأ أن «تحقيق اللجنة يجب أن يقتصر على المسائل المتعلقة بالتشريع». معتبرين أن «التوصية بتهم جنائية، ستوحي بأن اللجنة تميل إلى إنفاذ القانون، وهو أمر غير تشريعي»، وهو ما دفع ترامب للتمسك بشعار «تسييس الديمقراطيين لقضية 6 يناير». ومن شأن نتائج اللجنة أيضاً، السماح لولاية جورجيا بالتقدم بدعوى قضائية ضد ترامب، بسبب تقديمه التماساً حول حصول عملية تزوير فيها في الانتخابات الرئاسية، من دون تقديم إثباتات حول ذلك.

واستمعت «لجنة 6 يناير» التي تضم سبعة ديمقراطيين (تومسون، زوي لوفغرين، آدم شيف، بيت أغويلار، ستيفاني مورفي، جايمي راسكين، إيلاين لوريا) وجمهوريين اثنين (تشيني، آدم كينزينغر)، في جلسات استمرت أشهراً إلى أكثر من ألف شاهد، من بينهم اثنان من أبناء الرئيس السابق، ودرست 140 ألف وثيقة لتحدد بدقة مسؤولية ترامب في هذا الحدث الذي هزّ الديمقراطية الأميركية، وقُتل فيه 5 أشخاص، وأصيب عدد غير معروف من المتظاهرين، من بينهم 5 عولجوا في المستشفيات، وأصيب أيضاً 138 شرطياً، وسُجّلت خسائر مادية بقيمة نحو 30 مليون دولار.

وعرضت اللجنة البرلمانية المكلفة بالتحقيق، لقطات لم تُنشر سابقاً للاقتحام. وتُظهر مقاطع الفيديو حشوداً تهاجم مقرّ الكونغرس وتدعو إلى «شنق» نائب الرئيس السابق مايك بنس، ومتظاهراً يقرأ تغريدات لترامب عبر مكبّر صوت، وذلك احتجاجاً على نتائج الانتخابات الرئاسية. وتضمنت الصور مقاطع لترامب وهو يصف المتظاهرين بـ«السلميين»، مؤكداً أن هناك «حباً في الأجواء».

كذلك، حصلت اللجنة على شهادة الشرطية كارولين إدواردز، وهي أول عنصر في الشرطة أصيب على يد مثيري الشغب في الاقتحام، وشبّهت محيط مبنى «كابيتول هيل» بـ«ساحة حرب». وروت الشرطية: «كنت أنزلق على دماء الناس، كانت مجزرة، كانت فوضى». من جانبه، قال الكاتب الوثائقي نيك كويستيد، الذي تابع فريقه مجموعة «براود بويز» اليمينية المتطرفة أثناء الهجوم، إنه صُدم بـ«الغضب» الذي راه بين أعضائها. واستمعت اللجنة إلى شهادات عبر الفيديو، لصهر ترامب جاريد كوشنر وزوجته إيفانكا ترامب، وبنس. وبثّت صور هذه الجلسة على الهواء مباشرة عبر قنوات إخبارية عدة، لكن وسائل الإعلام الأكثر تحفظاً تجنّبت ذلك، ومنها «فوكس نيوز»، في دليل جديد على الانقسام السياسي العميق في الولايات المتحدة.

وبعد أكثر من سنة ونصف السنة على انتخابات 2020، لا يزال أكثر من نصف الناخبين الجمهوريين يعتقدون أن الانتخابات الرئاسية سُرقت من ترامب، على الرغم من وجود أدلّة لا تُحصى تثبت العكس. وأكد ترامب أن الهجوم على «كابيتول هيل» كان «أحد أعظم التحركات في التاريخ لإعادة عظمة أميركا». واعتبر كوشنر أن هذه اللجنة «لم تفكر لدقيقة واحدة في سبب وصول الحشود إلى واشنطن بأعداد كبيرة»، كما كتب على شبكته للتواصل الاجتماعي «تروث سوشال». وأضاف أن اللجنة «ترفض تقديم بعض من الشهود والشهادات الإيجابية». وقال: «الأمر يتعلق بانتخابات مزوّرة ومسروقة»، مكرراً نظرية المؤامرة من دون أي دليل على الرغم من دحضها مراراً من قبل السلطات.

ويعتبر أنصار هذه اللجنة أن عملها أساسي حتى لا يتكرر أبداً أحد أخطر الفصول في التاريخ الأميركي، لكن غالبية الجمهوريين تنتقد أعمال مجموعة النواب هذه، فيما يندد ترامب بـ«حملة اضطهاد» ضده. وقال زعيم الجمهوريين في مجلس النواب كيفن مكارثي، إن هذه اللجنة هي «الأكثر تسيّساً وانحيازاً في تاريخ الولايات المتحدة».

وأقال شرعية في تاريخ الولايات المتحدة». ووعد الحزب الجمهوري الذي لا يزال ترامب يحظى بنفوذ واسع فيه، بإنهاء أعمال اللجنة إذا سيطر على مجلس النواب خلال الانتخابات النصفية.

كما أن زعيم الأقلية الجمهورية في مجلس الشيوخ، ميتش ماكونيل، طلب «خدمة شخصية» لإلغاء اللجنة، في مايو/أيار 2021، على الرغم من إدانته عملية الاقتحام وتشجيه دور ترامب فيها.

مع العلم أنه في 3 يناير 2021، عشية الاقتحام، اجتمعت ثلّة من حلفاء ترامب في «فندق ترامب الدولي» في واشنطن.

اقتحام ترامب خلال اقتحام الكونغرس، 6 يناير 2021 (أليكس إيديلمان/فرانس برس)

ترامب: الهجوم كان أحد أعظم التحركات في التاريخ

تسعى اللجنة للحصول على إجابة وافية حيال دور ترامب بالهجوم

اتهامات لـ«براود بويز»

وجّه القضاء الأميركي اتهامات، الثلاثاء الماضي، بالتحريض على الفتنة لزعيم «براود بويز» هنري «أزريكي» تاريو (الصورة)، واربعة أعضاء آخرين في المجموعة اليمينية المتشددة، على خلفية هجوم الكونغرس. ويواجه تاريو اتهامات أخرى تتعلق بمحاولة الاقتحام، وهي «عرقلة إجراء رسمي» و«عرقلة انفاذ القانون» و«تدمير ممتلكات حكومية». كما وُجّه القضاء اتهامات لزعيم منظمة «أوث كيبرز» ستيوارت رودز بالتآمر لاحداث فتنة.

لا اهتمام أميركياً

تشير مختلف استطلاعات الرأي، التي نشرتها وسائل إعلام أميركية في الأيام الأخيرة، إلى أن التحقيق في اقتحام الكونغرس لا يتصدر اهتمامات الأميركيين. وأوضح المحلل مايك هرنانديز، لوكالة «فرانس برس»، أن «التضخم وارتفاع أسعار الوقود وحوادث إطلاق النار في المدارس والاجهاض هي مسائل تهم الأميركيين أكثر». وشهد الأسبوع الأخير ارتفاع أسعار الوقود بمعدّل 16,4 سنتاً عن الأسبوع الماضي، مسجلة رقماً قياسياً جديداً في الولايات المتحدة.

وشارك في الإجتماع كل من دونالد ترامب جونيور، وإريك ترامب، ومايكل فلين، وكوري ليفاندوفسكي، وسيناتور الاباما تومي توبرفيل، الذي نفى مشاركته، لكن شهود عيان شهدوا على عكس ذلك. ووفقاً لتشارلز هربستر، الذي حضر اللقاء أيضاً، فإن آدم بيبر ونافارو كانا موجودين أيضاً. وأدّعى هربستر أنه كان «في غرفة خاصة في الفندق مع الوطنيين الذين انضموا إليّ في المعركة من أجل العدالة والحقيقة». مشيراً إلى أن ديفيد بوسي كان هناك أيضاً. وكتب دانيال بيك على صفحته في «فيسبوك»، أن «15 شخصاً أمضوا الليلة مع دونالد ترامب جونيور وكيمبرلي غويلفويل وتوبرفيل ومايك ليندل ونافارو ورودي جولياني».

وثبّتت لجنة التحقيق البرلمانية دور ترامب التحريضي تجاه المتظاهرين من أجل اقتحام الكونغرس، مستدلّة على جملة عوامل. في البداية، تمّ تسريب بعض الأدلة التي كانت بحوزة لجنة التحقيق خلال الأشهر الماضية. ومن بين الوثائق التي لقيت أصداء مدوية، مجموعة كبيرة من الرسائل النصية وجهها بعض أكبر شخصية» لإلغاء اللجنة، في مايو/أيار 2021، على الرغم من إدانته عملية الاقتحام وتشجيه دور ترامب فيها.

مع العلم أنه في 3 يناير 2021، عشية الاقتحام، اجتمعت ثلّة من حلفاء ترامب في «فندق ترامب الدولي» في واشنطن.

يدعو الحشود التي كانت تهاجم «كابيتول هيل» لمغادرة المكان. ورفض أربعة من أقرب معاوني ترامب وخمسة أعضاء جمهوريين في الكونغرس، بينهم مكرثي الامتثال لهذه الاستدعاءات. ومن بين أبرز المتهمين بـ«عرقلة تحقيق الكونغرس»، بيتر نافارو، المستشار الاقتصادي السابق لترامب. وأعلنت وزارة العدل، في 4 يونيو الحالي، أن نافارو مُتهم لأنه رفض الإدلاء بشهادته أو تقديم وثائق إلى لجنة مجلس النواب، وأوقفته المحكمة الفيدرالية في واشنطن، وأنه سيمثل أمام قاض. ويواجه نافارو في حال إدانته عقوبة السجن لمدة تراوح بين 30 يوماً و12 شهراً، وغرامة تصل إلى 100 ألف دولار. ورفع نافارو دعوى قضائية ضد لجنة التحقيق أمام محكمة اتحادية في واشنطن، معتبراً أن تحقيقها غير قانوني ولا تملك صلاحية لاستدعائه، لكن قاضياً وجد مشاكل إجرائية في الدعوى وأمر نافارو برفعها مجدداً. وتتطرق التحقيقات إلى سيناريو يقوم على إصدار البيت الأبيض مشروع مرسوم يأمر كبار المسؤولين العسكريين في الولايات المتحدة بمصادرة الآلات التصويت الإلكتروني عبر البلاد.

ووفق لجنة «6 يناير»، عمل نافارو أيضاً مع ستيف بانون المستشار السياسي السابق لدونالد ترامب، من أجل «تأخير المصادقة الكونغرس» وتغيير نتائج الانتخابات. وكان بانون أول مساعد لدونالد ترامب يُتهم بـ«عرقلة» التحقيق البرلماني في نوفمبر الماضي. وعلى الرغم من توصيات النواب، فإن وزارة العدل لم توجه أي اتهام لكبير موظفي البيت الأبيض السابق مارك ميدوز، والمستشار السابق المقرب من ترامب، دان سكافينو، علماً أن الرجلين رفضا كذلك التعاون مع تحقيق الكونغرس. واستدعت اللجنة نحو 95 شخصاً ممن كانوا على صلة بيوم الاقتحام، ورفض بعضهم المشاركة باستخدام التعديل الدستوري الخامس، الذي ينصّ على عدم جواز «اعتقال أي شخص لاستجوابه بشأن أي جناية أو جريمة شائنة، إلا تبعاً لصدور قرار اتهامي أو مضبطة اتهام عن هيئة محلفين كبرى»، وهو مؤشر إضافي على محدودية دور اللجنة النيابية في توجيه الاتهامات الجنائية. كما طلبت اللجنة الاستماع إلى 5 منظمات يمينية متطرفة، وإلى شركات الإنترنت، مثل «ميتا» (فيسبوك)، «الفايبر» (غوغل)، «يوتيوب»، «تويتر»، «ريديت»، لتقديم المحادثات والمنشورات التي سبقت الاقتحام وتلته. ومن المفترض أن تعقد اللجنة خمس جلسات استماع أخرى، تستمر حتى 23 يونيو الحالي. وهي غير مخوّلة توجيه الاتهامات بنفسها، لكن من المفترض أن تعرض أدلتها على مدّعين عامين فيدراليين مع إصدار توصيات بملاحقات. وبموازاة ذلك، يجري عدد كبير من العناصر الفيدراليين تحقيقاً واسع النطاق للعثور على المتظاهرين الذين شاركوا مباشرة في الهجوم على «كابيتول هيل». وفي هذا السياق، أوقف أكثر من 862 شخصاً حتى الآن ووُجهت تهم إلى معظمهم، بحسب بيانات وزارة العدل الأميركية.

(العربي الجديد، فرانس برس)

تقرير

تسليح جزر إيجة عنوان تصعيد بين تركيا واليونان

عاد التوتر إلى العلاقات بين تركيا واليونان، على خلفية النزاع على جزر في بحر إيجة، في تطور تختلف القراءات لأسبابه الحقيقية

إسطنبول ـ **جابر عمر**

على الرغم من التحوّلات الجذرية التي شهدتها السياسة الخارجية التركية في العامين الأخيرين، في العلاقة مع دول الجوار، والتطبيع مع الإمارات والسعودية وإسرائيل، والدخول في حوارات مع مصر وأرمينيا، إلا أن التوتر عاد بين أنقرة وأثينا، مع تصعيد اليونان رجب طيب أردوغان لهجته ضد اليونان، على خلفية ما يقول إنه تسليح الجزر منزوعة السلاح في بحر إيجة. وفيما فشلت عشرات جولات الحوار بين البلدين لتسوية الخلافات، فإن القراءات تختلف لأسباب التوتر المتجدد، بين الأهداف الداخلية التي يطمح أردوغان لتحقيقها، وبين القلق الحقيقي من التحركات العسكرية في هذه الجزر القريبة من الأراضي التركية. لكن على الرغم من هذا التصعيد، تُجمع كل القراءات على أن لا إمكانية لتحوله إلى صراع عسكري، مع توقّع وساطة مستقبلية لتسوية الخلاف.

ووجّه أردوغان، أمس الأول الخميس، تحذيرات لليونان، مجدداً رفضه لقاء رئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس، بعدما كان من المفترض أن تُعقد اجتماعات اللجنة الاستراتيجية العليا بين البلدين هذا العام. وطالب أردوغان أثينا بالتخلي عن تسليح الجزر غير العسكرية في بحر إيجة. وفي كلمة ألقاها خلال مناورات «أقس 2022» في ولاية إزمير غربي البلاد، دعا الرئيس التركي اليونان «للتخلي بالحكمة وتبتعد عن التصرفات والأحلام التي ستؤول إلى الندم». ودعاها إلى التخلي عن تسليح الجزر غير العسكرية في إيجة والتصرف وفق الاتفاقيات الدولية، مشدداً على أن تركيا لن تتنازل عن حقوقها في بحر إيجة، ولن تتوانى عن استخدام الصلاحيات المعترف بها في الاتفاقيات الدولية بشأن تسليح الجزر.

هذه الجزر يبلغ عددها 18 واعطيت لليونان بشرط عدم تسليحها، وفق اتفاقيتي لوزان عام 1923 وباريس عام 1947. وتعتبر أنقرة أن أثينا تستفزها، مع زيارة رئيس الوزراء اليوناني لهذه الجزر، وإجراء مناورات عسكرية فيها، فضلاً عن منح الولايات المتحدة قاعدة عسكرية في منطقة الكسندروبولي جنوب شرق اليونان على بحر إيجة قرب تركيا، تضم قرابة 1800 مدرعة أميركية ونحو 20 ألف جندي، وفق الإعلام التركي. ولكن الملفت في التصعيد الأخير من قبل أردوغان أنه جاء على هامش مناورات حاكت تحرير جزر محتلة، وهو ما راقبته وسائل الإعلام اليونانية بشكل كثيف، كما نقل الإعلام التركي. واختتمت القوات المسلحة التركية، الخميس، مناورات «أقس 2022» في إزمير، وهي أقرب نقطة لليونان، بمشاركة 37 دولة منها إيطاليا وأذربيجان وليبيا والولايات المتحدة وبوسنة ومقدونيا الشمالية وباكستان وألبانيا وكازاخستان وقرغيزستان.

في المقابل، نشرت اليونان الخميس سلسلة خرائط تاريخية في محاولة لدحض الاتهامات التركية بأنها تنتهك معاهدتي لوزان وباريس، مشيرة إلى أن قواتها تمركزت هناك رداً على وجود وحدات عسكرية وطائرات وسفن إنزال تركية على الساحل المقابل. ونشرت الخارجية اليونانية خرائط تعود إلى عام 1923 قالت إنها تُصور «بطريقة واضحة لا تقبل الجدل الأفعال والادعاءات التركية غير الشرعية والأحادية».

ويأتي هذا التصعيد على الرغم من حصول اجتماعات استكشافية بين البلدين في الفترة الأخيرة، بعد توقفها لسنوات. فقد عُقدت 4 جولات استكشافية بين يناير/كانون الثاني 2021، وفبراير/شباط الماضي، مناصفة بين الدولتين. واستضافت إسطنبول الجولة الـ61 من هذه اللقاءات بعد سنوات من الانقطاع، إذ بدأت اللقاءات الاستكشافية عام 2004، واستمرت إلى 2016، وعقد خلالها نحو 60 لقاءً، كان الهدف منها تبادل وجهات النظر في القضايا الخلافية، في محاولة لإحداث اختراق في المسائل العالقة.

وتختلف القراءات لأسباب هذا التصعيد راهناً، وتربطه أطراف بمحاولة أردوغان شحن الرأي العام الداخلي لدعمه في حملته الانتخابية استعداداً للانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقبلة صيف عام 2023. وتعقيباً على الموضوع، قال الصحافي التركي يوسف سعيد أوغلو، لـ«العربي الجديد»، إن أردوغان «يهدف أولاً إلى تحقيق نوع من الشعبوية مع اقتراب الانتخابات الرئاسية والبرلمانية العام المقبل، وثانياً يرغب في حشر الحكومة اليونانية في زاوية ضيقة بعد أن ضمنت بلاده تطبيع العلاقات مع إسرائيل وقرب التطبيع مع مصر». وأضاف أن الرئيس التركي يوجّه أيضاً رسالة لحلف الأطلسي بأنه يجب أن يراعي أمن دول الحلف، وبالتالي تعزّز الرسائل من موقف تركيا الرافض لانضمام السويد وفنلندا للحلف، معتبراً أن «أردوغان قد يحاول تحقيق مكاسب من اليونان في حديثه عن الأطلسي وتذكيره بخطأ الإدارات السابقة في بلاده بإعادة إدخال اليونان إلى حلف الأطلسي». وأستبعد سعيد أوغلو أن تؤدي المواجهة بين البلدين والتصعيد الإعلامي والسياسي إلى مواجهة عسكرية، خصوصاً أن حلف الأطلسي يسعى إلى إعادة ترتيب أوراقه وسط الحرب الروسية الأوكرانية ونشوء واقع جديد في المنطقة، فليس من مصلحته بروز بؤرة توتر جديدة. واعتبر أن أقصى ما يمكن أن يحصل هو المزيد من التصعيد السياسي والإعلامي، قبيل بروز وساطة ما، أو تطورات أخرى تشكيل حكومات جديدة، سواء في تركيا أو اليونان، تعيد الطرفين إلى طاولة الحوار.

من جهته، قال المحلل السياسي التركي مالك آتيلا قره ديرك، في حديث مع «العربي الجديد»، إن تصريحات أردوغان تجاه اليونان «هي انعكاس لنفاد صبر أنقرة حيال أثينا بعد أن حاولت أنقرة عدة مرات أن تلجأ إلى لغة الحوار عبر عقد لقاءات استكشافية في البلدين واستكمال هذه اللقاءات بعد سنوات من الانقطاع، خصوصاً في مرحلة ما بعد تخفيف حدة التصعيد في شرق المتوسط». وأضاف: «لكن مقابل ذلك، سعت اليونان إلى محاولة إحداث توازن قوة عبر ادعاءات تعزّضها إلى مخاطر وتهديدات من تركيا، خصوصاً في ظل تطور أنقرة العسكري في السنوات الأخير بمجال الصناعات الدفاعية وأسطول طائراتها المسيّرة». ولكنه استبعد أن تصل المواجهة التركية اليونانية إلى حد النزاع العسكري بينهما، فهما عضوان في حلف الأطلسي وسيعمل الغرب على نزع فتيل أي مواجهة محتملة بينهما. لكنه رأى أن «المواقف التركية الصلبة تجاه اليونان سيكون لها انعكاس شعبي بما تستفيد منه الحكومة في الانتخابات المقبلة».

سمحت ألينا لوأشنطن بإقامة قاعدة في الكسندروبولي (أليكس ميتروإيديس/فرانس برس)

إضاءة

فانسان بولوريه... صانع أسطورة إريك زيمور

يُعدّ فانسان بولوريه من الشخصيات المؤثرة في صياغة الحراك اليميني المتطرف في فرنسا، خصوصاً مع صناعته أسطورة إريك زيمور

باريس ـ **بشير البكر**

قناة «سي نيوز» الفرنسية تواصل الحملة الانتخابية الرئاسية الفرنسية بأشكال أخرى، على الرغم من انتهاء الحدث في 24 إبريل/ نيسان الماضي، وخسارة مرشحها إريك زيمور في الجولة الأولى في 10 إبريل. وبعدما عملت القناة على مدى أكثر من عامين على صناعة أسطورة زيمور، فقد خسرت الرهان على ولادة مدوية للنجم الذي أرادته أن يسطع بصورة تخطف الأنظار والقلوب، ويشع طويلاً في الحياة الفرنسية كمبشر بثقافة الكراهية وداعية إلى استنفار شامل ضد الجاليات المسلمة في هذا البلد، الذي يشكل فيه الإسلام الديانة الثانية، بعد المسيحية الكاثوليكية.

تعود ملكية القناة إلى رجل الأعمال الفرنسي فانسان بولوريه، الذي يحتل المرتبة العاشرة بين أغنياء فرنسا بثروة تتجاوز 5 مليارات يورو. وبدأ منذ قرابة 15 عاماً محاولات الاستحواذ على وسائل الإعلام الفرنسية بدءم من الرئيس الفرنسي الأسبق نيكولا ساركوزي، يميل نحو اليمين المحافظ، نيكولا ساركوزي، الذي أصبح من بين أصدقائه المقربين بعدما وصل إلى الإليزيه في عام 2007. ويمتلك بولوريه اليوم كلياً، أو يحوز على حصة كبيرة في قنوات تلفزيونية (كانال بلوس، سي 8، سي نيوز) ومحطات إذاعية (أوروبا 1، فيرجين) وصحف (باري ماتش، جورنال دي ديمانش، كابيتال، جيو، فام أكتويل، كلوزر، فواسي) ودور نشر كبرى (إديتيس، لاهاشيت، غراسيه، ستوك، بلون، روبير لافون، فايار، كالمان ليفي، كتاب الجيب). كما يملك بولوريه شركة «فيفندي» المتخصصة في الميديا والتواصل، و«هافاس» التي تتزعم عالم الإعلانات، ومعهد استطلاعات الرأي «سي إس إي». وهناك أخبار متداولة عن محاولات يقوم بها للاستحواذ على قناة «إم 6» وجريدة «الوفيغارو»، ليسط هيمنته على أوسع مساحة من المشهد الإعلامي في فرنسا. وعلى الرغم من أنه يصور الأمر من باب الاستثمار التجاري الخالص، فإن الهدف الرئيسي يصبح مكشوفاً حين يطغى على بعض وسائل الإعلام خطاب يميني متشدد معادٍ للإسلام، ما يثير جدلاً واسعاً حول مدى استقلالية وسائل الإعلام من جهة، وحرية الرأي في بلد بات فيه الإعلام يخضع لسطوة المجموعات الرأسمالية الكبرى، صاحبة الطموح للاستثمار في الميديا من جهة ثانية.

هناك إجماع على أن أكثر وسائل الإعلام في فرنسا صراحة ومباشرة في نشر خطاب الكراهية والعداء للإسلام هي قناة «سي نيوز»، التي شكلت منصة انطلق منها زيمور، ويمكن اعتبارها السلاح الذي يطلق النار على مدار الساعة ضد المسلمين في فرنسا. ولذلك وظفت جملة من المعلقين الذين ينفذون خطة تحريرية محكمة، عبّرت عنها الخطوط العريضة لبرنامج زيمور الذي ترشح على أساسه للانتخابات الرئاسية، وعلى هذه القناة بنى سمعته السيئة باعتباره مجادلاً يمينياً متطرفاً، يتبنى ثقافة الكراهية للمسلمين وازدراء اليسار، وانطلق ليصبح مرشحاً رئاسياً. وهناك إجماع في الأوساط الإعلامية والسياسية على أن صاحب القناة أراد أن يجعل منها رأس حربة في الحملة الرئاسية، لبث خطاب سياسي رجعي ومحافظ، ولم يكن عملاً بريئاً استضافة زيمور ومنحه منبراً على مدى عامين، فكانت بمثابة منصة انطلاق، وكان في حسابه أن تصبح قناة «سي نيوز» الفرنسية نسخة عن قناة «فوكس نيوز» الأميركية، وزيمور دونالد ترامب فرنسا.

وفي يناير/ كانون الثاني الماضي خضع بولوريه لاستجواب من قبل لجنة شكلها مجلس الشيوخ الفرنسي حول «مركزة وسائل الإعلام»، وطرح عليه السؤال حول المساحة التي أتاحها لزيمور على قناة «سي نيوز»، رغم الإدانات المتعددة التي تعرض لها بسبب التحريض على الكراهية. وكان رد الملياردير الذي لاحقته تهم فساد في أفريقيا، أنه يدافع عن «حرية التعبير»، وزعم «عدم ممارسة السياسة»، مشيراً إلى أن المرشح الرئاسي زيمور سبق له الظهور في القنوات والصحف المنافسة. ولكن تثار المشكلة حين يكون على قناته فقط. وفي زلة لسان أشار جدلاً قال «لم يكن أحد يعلم أنه سيكون رئيساً للجمهورية»، مدعياً أنه تناول الغداء مع زيمور مرة واحدة فقط عندما أراد أن يصارحه بالعمل في القناة، وشدّد على أن «قدرتي الشخصية على فرض الأشياء ليست مهمة للغاية». وقالت صحيفة «لوموند» إنه استدعي من قبل مجلس الشيوخ، ومع أنه أدى اليمين، فهو قدم شهادة زور يعاقب عليها القانون.

وفي يناير/ كانون الثاني الماضي خضع بولوريه لاستجواب من قبل لجنة شكلها مجلس الشيوخ الفرنسي حول «مركزة وسائل الإعلام»، وطرح عليه السؤال حول المساحة التي أتاحها لزيمور على قناة «سي نيوز»، رغم الإدانات المتعددة التي تعرض لها بسبب التحريض على الكراهية.

بولوريه خلال جلسة استماع في البرلمان، يناير الماضي (دانيال بيبه/Getty)

زيمور وصف بولوريه بالوطني الذي يريد الدفاع عن فرنسا

والمقصود من ذلك أطروحة زيمور المعروفة القائمة على «الاستبدال»، التي تشير إلى التبدل في الخريطة الديمغرافية لفرنسا، بسبب الهجرة، والتي ستؤدي بحسبه في نهاية المطاف إلى استبدال شعوب عربية ومسلمة، تنتشر وتحتل هذه البلدان بحكم التفوق العددي، بالشعوب البيضاء.

وفي تحقيق موسع أجرته صحيفة «لوموند» قبل عام تحت عنوان «كيف يعبئ بولوريه إمبراطوريته الإعلامية للتأثير على الانتخابات الرئاسية؟»، وصفته بـ«القطب الرجعي»، الذي بنى شبكة تمتد من السمعي البصري إلى النشر، ووقفت عند زيمور، الذي طغى هوسه بالهوية ومعاداة الإسلام على النقاش العام. وكشفت «لوموند» عن مأدبة عشاء جمعت بين بولوريه وماكرون وساركوزي وزوجاتهم. وكان الجو ودياً، والنقطات زوجة ساركوزي، كارلا بروني، بعض الصور، ولكن بعد تبادل الحديث، جرى تقديم الطعام على نحو سريع ما يوحي بتحول الجو إلى الجليدي. وذكرت الصحيفة أن غضب بولوريه كان متأججاً منذ عدة أشهر، بسبب الانتقادات التي يوجهها له ماكرون لنزعته الاستحواذية على وسائل الإعلام، وتدخله في صناعة نجوم سياسيين يهددون مواقعه.

ويشعر بولوريه بأن الإليزيه يحاول «مهاجمته» أكثر من مساعدته، والسبب في ذلك واضح وهو الدور السياسي الذي يحاول أن يؤديه من خلال التأثير في الرأي العام، وصناعة نجوم يؤدون هذه الوظيفة. وهذا ما يمكن ملاحظته بصراحة على منصة قناة «سي نيوز» التي تبث خطاباً واحداً فقط يضع الإسلام والمسلمين هدفاً له. خطوة بولوريه تكمن في أنه يوفر أكثر من منصة لليمين العنصري ذي المنابع المختلفة، والذي يلتقي عند كراهية الإسلام، وتكبر الخطوة حين يتحول هذا الخطاب إلى مجرد حق في التعبير.

دخلت فرنسا أمس على خط أزمة تصدير الحبوب الأوكرانية، عارضة المشاركة في «عملية» تتيح رفع الحصار عن ميناء أوديسا وتصدير الحبوب الأوكرانية الى البلدان التي تحتاج إليها، في وقت تواصل القوات الأوكرانية صمودها في سيفيرودونيتسك

القوات الأوكرانية صامدة في سيفيرودونيتسك

فرنسا تزاحم الوساطة التركية

لا تزال أزمة تصدير الحبوب الأوكرانية تفرض نفسها بنداً رئيسياً على المناقشات الدولية، في ظل الفشل في إقناع روسيا بتوفير ممرات آمنة تتيح تصدير الحبوب، خصوصاً القمح، من الموانئ الأوكرانية، بعدما قدمت موسكو، خلال المباحثات التي أجراها وزير الخارجية سيرغي لافروف، في أنقرة، قبل أيام، شروطاً تعجيزية. وربطت روسيا بين السماح بالخطوة وإزالة «العقبات أمام الصادرات الروسية»، فضلاً عن لجوء أوكرانيا إلى نزع الألغام في الموانئ، الأمر الذي ترفضه كييف، إذ تعتبر أن الألغام ضرورية لحماية موانئها من الهجوم الروسي. وفيما تعثرت جهود تركيا، التي كانت عرضت، بناءً على طلب من الأمم المتحدة، المساعدة لمرافقة القوافل من الموانئ الأوكرانية، برز أمس الموقف الفرنسي بعدما أبدت باريس استعدادها للمشاركة في عملية لفك الحصار عن ميناء أوديسا الأوكراني، في محاولة لتصدير السلع الأوكرانية. وتُسيطر القوات الأوكرانية على ميناء أوديسا، جنوب غربي أوكرانيا، وهو منفذها الوحيد حالياً على البحر الأسود، لكنه محاصر من السفن الحربية الروسية وألغامها. وأعلنت الرئاسة الفرنسية استعداد باريس للمشاركة في «عملية» تتيح رفع الحصار عن ميناء أوديسا في جنوب أوكرانيا وتصدير الحبوب الأوكرانية إلى البلدان التي تحتاج إليها. وقال مستشار رئاسي: «نحن في تصرف الأطراف لبلورة عملية تتيح الوصول الى ميناء أوديسا بشكل آمن، أي تمكين السفن من العبور رغم وجود ألغام في البحر».

ولم يقدم المستشار الفرنسي أي تفاصيل إضافية بشأن طبيعة هذه العملية وما إذا كانت باريس تجري مناقشات بشأنها مع عواصم غربية أخرى، لكن الحديث الفرنسي جاء بعد إعلان منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو)، أمس، أن تراجع صادرات القمح والسلع الغذائية الأخرى من أوكرانيا وروسيا يدفع ما بين 11 مليوناً و19 مليون شخص لبراثن الجوع خلال العام المقبل. وقال مدير إدارة الأسواق والتجارة في المنظمة، بوبكر بن بلحسن، إن «البلدان الأكثر تضرراً هي منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا نظراً لاعتمادها الكبير على الواردات، خصوصاً القمح، من هذين البلدين، وكذلك الزيوت النباتية وزيت دوار الشمس».

في غضون ذلك، تحول ملف الأسرى الأجانب في الحرب الروسية على أوكرانيا إلى ملف تصعيدي جديد في المواجهة الغربية ـ الروسية، على وقع استمرار المعارك في مناطق محددة في شرق أوكرانيا وجنوبها، خصوصاً في سيفيرودونيتسك وخيرسون. وبعد إصدار محكمة تابعة لـ«جمهورية دونيتسك الشعبية» المعلنة من جانب واحد قراراً بالإعدام بحقّ رجلين بريطانيين وآخر مغربي، أول من أمس الخميس، بسبب مشاركتهما في القتال إلى جانب القوات الأوكرانية، أعلن متحدث باسم رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، أمس الجمعة، أن بريطانيا تعطي الأولوية للمحادثات مع أوكرانيا، وليس روسيا حول وضع الرجلين البريطانيين. وأضاف أن «أولويتنا هي العمل مع الحكومة الأوكرانية لمحاولة تأمين إطلاق سراحهما في أسرع وقت ممكن»، معتبراً أن «انتماءهما للجيش الأوكراني يمنحهما الحماية بموجب القانون الدولي». ورداً على سؤال عما إذا كانت بريطانيا ستجري محادثات مع روسيا لتأمين الإفراج عنهما، قال المتحدث «لا توجد اتصالات بصورة منتظمة بيننا وبين الروس». ونددت وزيرة الخارجية ليز تراس بالحكم على إيدن أسلين وشون بينر، واصفة ذلك بأنه «انتهاك صارخ لاتفاقية جنيف»، ومثيرة القضية مع نظيرها الأوكراني دميترو كوليبا في محادثة هاتفية أمس.

ووصفت وزارة الخارجية الروسية ردّ فعل بريطانيا على الأحكام بـ«الانفعال الزائد». وقال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف إن البريطانيين والمغربي إبراهيم سعدون «ارتكبوا جرائم». من جهته، اعتبر متحدث باسم الحكومة الألمانية أمس، أن أحكام الإعدام «صادمة وتعكس تجاهل روسيا التام للمبادئ الأساسية للقانون الإنساني العالمي».

ميدانياً، أعلن المتحدث باسم وزارة الدفاع الأوكرانية، أولكسندر موتوزيانيك، أمس، أن روسيا تبحث عن نقاط الضعف في الدفاعات الأوكرانية قرب نهر سيفيرسكي دونتس في شرق البلاد. وذكر في حديثٍ للتلفزيون الرسمي، أن القوات الروسية لم تتخل عن محاولات تنفيذ عمليات اقتحام في المنطقة. مع العلم أنه إذا سيطرت روسيا على مدينتي سيفيرودونيتسك وليسيتشانسك الواقعتين على النهر، فستُحكم سيطرتها على سائر أنحاء إقليم لوغانسك، في منطقة دونباس. وفي سيفيرودونيتسك، أعلن مسؤولون أن القوات الأوكرانية تحتفظ بمواقعها، مع احتدام القتال في الشوارع وتواصل القصف ليل نهار. وشدّد الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي على أن جنوده «يقاومون» في سيفيرودونيتسك. وقال في خطاب في وقت متأخر من مساء الخميس إن «سيفيرودونيتسك وليسيتشانسك ومدناً أخرى في دونباس يعتبرها المحتلون الآن أهدافاً لهم ما زالت صامدة». وكشف عن ورود أنباء إيجابية من منطقة زابوريجيا، مشيراً إلى أن القوات الأوكرانية تحقق نجاحاً هناك في صد القوات الروسية. كما ذكر زيلينسكي أن القوات الأوكرانية تتقدم تدريجياً في منطقة خاركيف، شرقي أوكرانيا.

وسيفتح الاستيلاء على سيفيرودونيتسك الطريق أمام موسكو إلى مدينة كبرى أخرى في دونباس، هي كراماتورسك، ما يعد خطوة مهمة للسيطرة على كل المنطقة. لكن حاكم منطقة لوغانسك سيرغي غاياداي صرّح سابقاً أن أوكرانيا تستطيع استعادة سيفيرودونيتسك «خلال يومين أو ثلاثة أيام»، ما إن تحصل على مدفعية غربية «بعيدة المدى».

من جهته، أكد الجيش الأوكراني أنه قصف مواقع روسية ومواقع تتركز فيها معدات وأفراد ومستودعات حول خمس مناطق في خيرسون. ولا يكف الأوكرانيون عن مطالبة حلفائهم الغربيين بتزويدهم بأسلحة جديدة أقوى، بعد استنفاد كييف ترسانتها من الأسلحة سوفييتية الصنع، وباتت حالياً تعتمد بشكل كامل على حلفائها للحصول على الأسلحة لتتمكن من التصدي للغزو الروسي، بحسب مصادر عسكرية أميركية. وأفادت المصادر الأميركية بأن هذه المعدات استُنفدت أو دُمّرت في المعارك على مدى أكثر من ثلاثة أشهر، منذ بدء الغزو الروسي لأوكرانيا في 24 فبراير/ شباط الماضي. في السياق، وأعلنت وزارة الدفاع الفنلندية أنها سترسل الحزمة الخامسة من المساعدات العسكرية الإضافية إلى أوكرانيا، من دون الكشف عن المحتوى والطريقة والجدول الزمني للتوريد.

(رويترز، فرانس برس، أسوشييتد برس)

جنديّ أوكراني في دونباس، شرقي البلاد، أمس (أريس ميسينيس/ فرانس برس)

استنفدت كييف ترسانتها من الأسلحة سوفييتية الصنع

السويد ومعالجة تحفظات تركيا

شدّدت وزيرة الخارجية السويدية آن ليندي، أمس الجمعة، على أن هدف بلادها هو المضي قدماً في نهج بنّاء في ما يتعلق بمعالجة تحفّظات تركيا حيال عضوية استوكهولم في حلف شمال الأطلسي. وأوضحت، في كلمة ألقتها أمام أعضاء البرلمان السويدي، أنه «سنتعاون في مكافحة الإرهاب مع الجهات التي تتبنى أفكاراً مماثلة». وكشفت ليندي أن السويد ستصدر قانوناً جديداً حول «مكافحة التنظيمات الإرهابية» في 1 يوليو/ تموز المقبل.

متابعة

إصابات بقمع الاحتلال مسيرات بالضفة

واصل الاحتلال الإسرائيلي انتهاكاته واعتداءاته على الفلسطينيين، أمس الجمعة، في أنحاء متفرقة من الضفة الغربية المحتلة، ما أوقع أمس قرابة 100 إصابة في صفوف الفلسطينيين

رام الله ـ **محمود السعدي**

أُصيب عشرات الفلسطينيين، أمس الجمعة، بجروح وبحالات اختناق بالغاز السام المسيل للدموع، خلال مواجهات أعقبت قمع قوات الاحتلال الإسرائيلي مسيرات سلمية ضد الاستيطان وإقامة بؤر استيطانية في مناطق عدة من الضفة الغربية المحتلة. وأفاد الهلال الأحمر الفلسطيني بأن طواقمه تعاملت مع 93 إصابة، خلال مواجهات مع الاحتلال في نابلس، ومسافر يطا، وكفر قدوم بالضفة، بينها 11 إصابة بجروح بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط، و72 إصابة بالاختناق بالغاز السام المسيل للدموع، و10 إصابات أخرى. وفي السياق، أفاد أمين سر حركة فتح في بلدة بيتا، جنوبي نابلس، منور بني شمسة في حديثٍ مع «العربي الجديد»، بأن مواجهات اندلعت في محيط جبل صبيح ببلدة بيتا عقب أداء صلاة الجمعة وعلى مداخل البلدة.

من جهته، ذكر الصحافي محمد أبو ثابت لـ«العربي الجديد»، وهو من قرية بيت دجن، شرقي نابلس، أن «قوات الاحتلال قمعت المسيرة الأسبوعية الرافضة لإقامة بؤرة استيطانية على أراضي المنطقة الشمالية الشرقية من القرية، حيث انطلقت المسيرة من أمام المسجد الكبير في القرية باتجاه مكان البؤرة، بمشاركة العشرات. وحين وصلت قمعتها قوات الاحتلال، ما أوقع عشرات الإصابات بالاختناق بالغاز السام المسيل للدموع، وجرى الاعتداء على الطواقم الطبية والصحافية».

وأكد الناشط في مقاومة الاستيطان بشار القريوتي في حديثٍ لـ«العربي الجديد»، وهو من قرية قريوت، جنوبي نابلس، أن «مواجهات اندلعت بعد صلاة الجمع في منطقة النبع بالقرية. وأطلقت قوات الاحتلال قنابل الصوت والغاز السام المسيل للدموع باتجاه الأهالي، موقعة عشرات الإصابات بحالات اختناق».

في موازاة ذلك، أصيب 7 شبان فلسطينيين بجروح بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط والعشرات بالاختناق بالغاز السام المسيل للدموع، خلال قمع قوات الاحتلال الإسرائيلي للمسيرة الأسبوعية المناهضة للاستيطان في قرية كفر قدوم شرقي قلقيلية شمالي الضفة، وفق ما أكدته مصادر محلية لـ«العربي الجديد».

وقال منسق اللجان الوطنية والشعبية لمقاومة الجدار والاستيطان في جنوب الخليل، راتب الجبور، لـ«العربي الجديد» إن «عشرات الفلسطينيين أصيبوا بالاختناق بالغاز السام المسيل للدموع جراء قمع قوات الاحتلال لوقفتين ومسيرتين احتجاجيتين في منطقتي عين البيضا وبير العد بمسافر يطا جنوب الخليل، رفضاً لمحاولة تهجير الأهالي وشق طريق استيطانية هناك. كما اعتقل متضامنين أجانب». وحاولت مجموعة من المستوطنين، مساء أول من أمس الخميس، اختطاف طفل بالقرب من بلدة يطا، لكن الأهالي حالوا دون ذلك، كما اعتدت مجموعة أخرى على صرح الشهيد الشيخ سليمان الهذالين، شرقي البلدة.

في سياق آخر، أدى 45 ألف فلسطيني صلاة الجمعة في المسجد الأقصى، على الرغم من الإجراءات العسكرية المشددة التي فرضتها سلطات الاحتلال على أبواب ومداخل البلدة القديمة في القدس المحتلة. واعتقلت قوات الاحتلال، شاباً من منطقة باب العامود في البلدة القديمة، وجددت الحبس المنزلي للشاب عبد الكريم سمرين من مدينة القدس حتى يوم غد الأحد. كما اعتقلت أربعة شبان مقدسيين وآخر من عزبة الطيّاح في محافظة طولكرم، شمالي الضفة.

في غضون ذلك، أعربت بعثات دول الاتحاد الأوروبي في القدس ورام الله، في بيان صحافي مشترك، عن قلقها العميق بشأن التداعيات المقلقة لحكم محكمة إسرائيلية والاستيلاء على المجتمع المسيحي والحي المسيحي في البلدة القديمة من القدس. وأكدت في البيان أنه «يجب وقف محاولات المستوطنين الاستيلاء على الممتلكات المسيحية في البلدة القديمة في القدس، لأنها تعرض تراث وتقاليد المجتمع المسيحي للخطر». ووفق البيان، «فإن هذه المحاولات تشكل تهديداً للتعايش السلمي بين الأديان السماوية الثلاث في القدس، وكذلك على التوازن الديني الراسخ».

ودعا الاتحاد الأوروبي إلى التمسك بالوضع الراهن، بما في ذلك الخاص بالمواقع المسيحية المقدسة، مؤكداً أنه يجب الحفاظ على حرية الأديان والوضع والطابع الخاص بالمدينة واحترامها من قبل الجميع.

■ من خلال الإعفاءات التعسفية للقضاة، يبعث الرئيس #قيس_سعيد برسالة مذعرة إلى نفس القضاة الذين ينبغي أن يحافظوا على سيادة القانون وحقوق الإنسان ويضبطوا انتهاكاته للسلطة في #تونس.

■ عندما تصبح المدارس مقراً لتشويه عقليات الأطفال هنا وجب على الآباء تدريس أبنائهم في المنازل، أطفالكم أمانة بأعناقكم... علموهم الحب والاحترام، علموهم الكرم والتسامح، علموهم أن الله ينظر إلى طهارة قلوبهم ثم بعد ذلك علموهم العلوم الأخرى ..#لا_سلام_مع_الحوثي #اليمن

■ استهداف مطار #دمشق الدولي رسالة إسرائيلية موجهة للإيرانيين أولاً والسوريين ثانياً، وهذا الاستهداف مؤشر على أن المنطقة دخلت في مرحلة الخطر، أنا لا أتحدث عن حرب شاملة بل ربما مواجهة محدودة عنوانها #كاريش، أنا على قناعة أن فشل مهمة #اموس_هولشتاين، يعني دخولنا في المواجهة

■ في كلّ حدث وخطوة تقوم بها #الجزائر نستذكر قول رئيس الجمهورية: «اللي يسألنا حاجة يجي يخلص» وهي ملخّص بأن سيادتنا ليست مرهونةً لأحد ولا أحد يمكنه أن يفرض أجندته ورؤيته علينا.

■ المبعوث الأممي هل أقنع #الحوثيين بصرف مرتبات الموظفين؟ لا؛ طيب أقنعهم يفتحوا طريق #تعز الحوبان؟ لا، طيب ليش راح #صنعاء؟ لكسر العزلة المفروضة على #الحوثي من العالم

■ من سخرية الأحداث التي يخلقها الرئيس التونسي أن يطالب قضاة تونس بما كانوا يمنحونه بحسب الدستور لأي متهم يقف أمامهم! «المتهم بريء حتى تثبت إدانته»! قيس سعيد حوّل الجملة إلى «القاضي متهم برغم براءته» #تونس القضاء_التونسي

■ الأحداث الأخيرة في #ليبيا أظهرت قدرة قادة المليشيات على ابتزاز من هم في السلطة والمناورة في اتجاهين بين الدبيبة، وباشاغا فأصبحوا الآن يلعبون دوراً أكبر في ترجيح كفة أحد الطرفين ليس أمنيا فقط، بل حتى سياسيا وهذا تطور قد يجعل من قادة المليشيات يرون أنفسهم قادة سياسيين.